مجلة دراسات في التاريخ والاثار العدد٤٣ لسنة
جامعة بغداد /كلية الاداب ٢٠١٤
د .سوسن عادل ناجي

الابتعاث في دولة الإمارات العربية المتحدة من ١٩٥٣-٢٠٠٤

المقدمة

منذ نشأة دولة الأمارات العربية المتحدة برز الاهتمام البالغ بسياسة ابتعاث أبناء الإمارات الى الخارج للدراسة الجامعية والعليا من خلال وزارة التربية والتعليم بهدف خلق عناصر وطنية مسلحة بالعلوم والتكنولوجيا لديها القدرة على تطوير مجتمع الإمارات في شتى الميادين ، وتنمية البحث العلمي عن طريق قيام طلبة البعثات به إحكاماً لمنهجيته ونهوضاً بمشروعاته بما يسهم في تقدم المعرفة وحسن استثمارها بما يلائم مطالب التنمية الشاملة ، وكما تسهم البعثات في تعميق الوعي الحضاري بين طلبة البعثات العلمية من خلال انفتاحهم على الحضارات الإنسانية ووقوفهم منها موقف النقد المميز الذي يعمق النواحي الايجابية ويدركون النواحي السلبية ، ولأهمية الابتعاث في توفير الكوادر الوطنية تضمنت أولى القوانين بعد نشأة دولة الإمارات العربية المتحدة مواد تنظم ابتعاث الطلبة الى خارج الدولة ومن هذه القوانين القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٢ .

ملخص البحث

الابتعاث يقصد به إيفاد مواطنين مؤهلين للخارج لمواصلة دراستهم العليا للحصول على مؤهلات تخصصية ، وقد هدف الابتعاث في دولة الإمارات العربية المتحدة الى تنمية الثروة البشرية على مستويات الدراسات العليا بما يسهم في لتنمية الشاملة للبلاد ، وإن الاهتمام بالمبعوثين للدراسة في الخارج رغم أنها برز في ظل النظام التعليمي الحديث إلا أنها لم تغفل من طرف الأهالي الموسورين في ظل النظام التعليمي شبه النظامي ، كما كان لدول الخليج العربي والأقطار العربية دوراً في استقبال البعثات الطلابية من مختلف الإمارات قبل نشأة دولة الإمارات العربية المتحدة ، وقد تولت وزارة التربية والتعليم إدارة شؤون البعثات خلال المدة ١٩٧٢-١٩٩١ ، ثم تولت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بعد نشأتها في عام ١٩٩٠ إدارة شؤون البعثات ، وقد اختصت لجنة البعثات في اقتراح السياسة للبعثات بما يحقق الصالح العام واحتياجات الجهات الإدارية من البعثات ، وتقدير النفقات للبعثات ، واقتراح المعايير والأسس التي يتم بموجبها اختيار المرشحين للعبثات ، وتنظيم الملحقيات الثقافية في الخارج واختصاصاتها .

Abstract

The process of delegating is to delegate qualified citizens for other countries to continue their higher studies in order to get more specialized qualifications. In UAE the target is to develop the human resources on higher levels of education to contribute in the comprehensive development of the country . there was an attention in the delegations by the rich men in the country before and also there was an important role for the gulf states and the Arabic countries to receive and host the students from the different states of the UAE . the ministry of teaching and education took the role to manage the delegations during the period (1972-1991, then the ministry of higher education started to manage delegations after its establishment in 1990 . there was a delegating committee which managed the policy of delegating for the benefit of the country , the needs and reuirements of administration , estimating the expenses , suggesting the bases to choose the nominated the candidates and to manage the cultural attached out side and their specializations .

الابتعاث قبل قيام دولة الإمارات العربية المتحدة

أولاً . الابتعاث :

يقصد بالابتعاث إيفاد مواطنين مؤهلين للخارج ، لمواصلة دراستهم العليا للحصول على مؤهلات تخصصية[١] ، ويعرف الابتعاث كذلك بتمكين الأجهزة الحكومية لمواطنين مؤهلين من مواصلة الدراسة العليا خارج البلاد[٢] ، ويبرز بين المواطنين المؤهلين فئتان :

- فئة الطلبة الذين يتفرغون للدراسة مهما كانوا ذوي ارتباط سابق بالوظائف العامة.
- فئة الموظفين الذين يظلون مرتبطين بوظائفهم في أثناء مدة الدراسة أو التدريب ، ويمكن التوسع في تعريف البعثة لتشمل غير المواطنين سواء كان الابتعاث كاملا أو يقتصر على مساعدة مالية ، وهناك التزام بين الحكومة وبين المتمتع بالبعثة[٣].

ثانياً . أهداف الابتعاث في دولة الإمارات العربية المتحدة :

لقد حددت دولة الإمارات أهداف الابتعاث على الوجه الآتي :

تنمية الثروة البشرية على مستويات الدراسات العليا ، عن طريق رعاية المتفوقين وإعدادهم في التخصصات المختلفة وتمكينهم من المساهمة في التنمية الشاملة للبلاد والاضطلاع بقيادة ميادينها المختلفة ، وتنمية البحث العلمي عن طريق قيام طلبة البعثات به ، إحكاماً لمنهجيته ونهوضا لمشروعاته بما يسهم في تقدم المعرفة وحسن استثمارها في التنمية الشاملة للبلاد ، وتعميق الوعي الحضاري بين طلبة البعاث العلمية بانفتاحهم على الحضارات الإنسانية ووقوفهم منها موقف النقد المميز الذي يتعمق بالنواحي الايجابية ، ويدركون النواحي السلبية ويكتشفون زيفها ويتجنبوها سلوكا ، واستيعابهم للحضارة العربية الإسلامية وتعمق أصولها المستمدة من الإسلام وجعلها أساساً لتحقيق أصالتها وملاءمتها مع العلم الحديث[٤] .

ومن اجل تحقيق أهداف الابتعاث قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بتطبيق التخطيط ، بتحديد الاحتياجات والأولويات والإمكانيات المتاحة واختيار المبتعثين وتمكينهم من بلوغ مستويات عليا من المعرفة والتخصيص العلمي ، فضلاً عن تنميتهم خلقيا ووطنيا وثقافيا حتى يحافظوا على ولائهم لوطنهم ومجتمعهم وحضارتهم العربية الإسلامية أثناء مدة الابتعاث[٥] .

كما اهتمت دولة الإمارات العربية المتحدة بحسن اختيار المؤسسات الأجنبية ، بالتحري عن الجامعات أو المعاهد التي يلتحق بها طلاب البعثات ، والإرشاد الجامعي وتتولاه الملحقيات الثقافية للدولة في الخارج ، وبرامج البحوث العلمية وهي تساعد الطالب على اختيار موضوعات يحتاج مجتمعه وتوفير المقومات المعنوية والمادية للمبتعثين من دخلٍ مناسبٍ للطالب[٦] .

ثالثاً . البعثات التعليمية :

إن مسالة الاهتمام بالمبعوثين للدراسة في الخارج ، من أبناء الإمارات رغم أنها برزت في ظل النظام التعليمي الحديث[٧] ، وأعطيت اهتماماً اكبر بعد قيام دولة الاتحاد ، إلا أنها مع ذلك لم تغفل من طرف الأهالي والموسورين في ظل النظام التعليمي الأهلي شبه النظامي[٨] ، في مرحلة ما قبل ظهور التعليم النظامي الحديث ، ذلك إن بعض الأثرياء من تجار اللؤلؤ آنذاك ، ممن كان لهم الفضل في إنشاء العديد من المدارس الأهلية ، كانوا يرسلون بعض الطلبة إلى الدراسة في الخارج على نفقتهم الخاصة إذا تعسر تعليمهم بالداخل ، أو إذا أرادوا مواصلة تعليمهم الى مراحل تعليمية لم يكن لها وجود بالإمارات في ذلك الوقت[٩] .

ويمكن عّد الطلبة الذين أرسلهم علي بن محمد بن علي المحمود[١٠] ، من أثرياء الشارقة إلى قطر ، هم أول بعثة تعليمية تغادر الإمارات بهدف الدراسة موفدين من طرفه وعلى نفقته ، وأعلن علي بن محمد المحمود انه يتكفل بالإنفاق على الطلاب الذين يرغبون في الدراسة في قطر ، وقد غادر عام ١٩٢١ عشرون طالبا[١١] .

ومن ابرز هؤلاء الطلاب : الشيخ محمد بن خلفان بو خاطر ، قاضي الشارقة ، والشيخ عبد الله بن محمد الشيبة قاضي عجمان ، والشيخ محمد بن سعيد بن غباش والشيخ عبد الله بن علي بن سلمان ، القاضيان برأس الخيمة ، والشيخ حميد بن احمد بن فلاو قاضي جزيرة الزعاب وغيرهم[١٢] .

وقد اعتمد التعليم في تلك المرحلة على دعم وتمويل التجار خاصة تجار اللؤلؤ الذين كانوا يمثلون عصب الحياة الاقتصادية في ذلك الوقت ، وكانوا يتكلفون بجميع المصاريف التي

يحتاجها التعليم ، وبذلك كان التعليم يعتمد في بقائه على إمكانية التاجر الممول وظروفه التجارية[١٣] .

كما كان لدول الخليج العربي والأقطار العربية دورا في النهضة التعليمية في إمارات ساحل عمان ، فقد استقبلت دولة الكويت بعثات طلابية للدراسة في مدارسها خلال الخمسينات ، وقد كان للكويت بعثات تعليمية ومدارس في إمارات الساحل منذ أوائل الخمسينات ، وحيث إن طلاب بعض هذه المدارس في الصفوف الثانوية قلائل ، فضلت الكويت استقبالهم للدراسة في مدارسها وعلى نفقتها ، عوضا من فتح فصول دراسية لهم ، وان الطلاب الذين أتموا المرحلة الثانوية في مدارس الكويت ، فأخذت تبتعث من يرغب منهم للدراسة الجامعية في بعض الدول العربية ، وبالذات مصر ، وكانت تقدم لهم مساعدات مالية ، ومنذ إنشاء جامعة الكويت في عام ١٩٦٦ ، استقبلت الجامعة أعداد متزايدة من طلاب الإمارات[١٤] .

وكان التعليم في تلك المدة في دبي والشارقة يتبع دولة الكويت ، ولذلك فان قسماً من الطلبة كانوا يواصلون دراستهم على نفقتها ، وكان أبناء الإمارات يواصلون دراستهم قبل قيام الاتحاد عن طريق مساعدات أو المنح التي تقدمها الكويت ، أو على نفقه الشيوخ الذين خصصوا مساعدات للإنفاق على الطلبة الجامعيين الذين يتلقون تعليمهم في الخارج ، وفي نهاية عام ١٩٦١ توجه ستة عشر طالباً من أبناء الشارقة إلى الكويت لإكمال الصفين الثالث والرابع من الدراسة الثانوية ، وكانت هذه المجموعة فيما بعد أول مجموعة أرسلتها الكويت إلى جامعة القاهرة ، وهذا يعني إن الطلبة من أبناء إمارة الشارقة قد أكملوا دراستهم الجامعية مبعوثين من دولة الكويت ، فضلاً عن تكوين وجهاء الشارقة لجنة مساعدات للطلبة الذين يدرسون في الخارج وذلك دعماً منهم للتعليم الجامعي[١٥] .

وقد كان لدولة قطر دور بارز في استقبال البعثات التعليمية من بعض الإمارات للدراسة في مدارسها ، ولكن كانت أعدادهم اقل من الطلاب الدارسين في الكويت[١٦] .

وفي أواخر الستينات وأوائل السبعينات أقامت الأمم المتحدة مركزا للتعليم المهني في قطر ، استقبل هذا المركز عددا من طلاب الإمارات الذين لم يستكملوا المرحلة الثانوية ، وكانت تخصصات المركز مهنية مثل الميكانيكا والكهرباء واللحام والمساحة وغيرها[١٧] ، وبينما بدأ

التعليم الحديث في الشارقة ودبي في أوائل الخمسينات ، فان النشاط التعليمي في أبو ظبي لم يبدأ في الستينات ، وذلك لرفض الشيخ شخبوط بن سلطان[١٨] ، حاكم إمارة أبو ظبي مجاراة الشارقة ودبي في طلب المعلمين من الخارج ، وقد أدى هذا الموقف إلى مغادرة بعض العائلات الكبيرة لأبو ظبي ، وتوجه معظمهم إلى قطر ، كما ذهب عدد آخر إلى المملكة العربية السعودية ، وفي الدوحة تلقى الجيل الأول من خريجي أبو ظبي تعليمهم الابتدائي والإعدادي والثانوي ، وقد ذهبوا جميعا الى الجامعات والدراسات العليا في الخارج بصفتهم مبعوثين من قطر[١٩].

وقد شهد التعليم تقدماً ملموساً في أبو ظبي بعد تولي الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حكم الإمارة عام ١٩٦٦ ، حيث أصبحت أبو ظبي توفد الطلبة للدراسة في الخارج ، وقد أرسلت حكومة أبو ظبي للمدة ١٩٦٦-١٩٧١ بعثات دراسية ودورات تدريبية للموظفين بلغت (٢٧٠) مبعوثاً موزعين على إحدى عشرة دولة هي : مصر – العراق – الكويت – البحرين – الأردن – لبنان – الباكستان – بريطانيا – سوريا – أمريكا – فرنسا ، وكانت مصر تحتضن في جامعاتها ومعاهدها حوالي نصف هؤلاء المبعوثين ، وبلغ مجموع الطلبة الموفدين إلى مصر (١٣٧) موفداً منهم ستة عشر متدربا وستة من طلاب الدراسات العليا أربعة منهم لدراسة الطب في مستشفى القصر العيني واثنين للدراسة في كلية الشريعة وكلية أصول الدين بالأزهر ، والباقي في كليات الجامعات المصرية ، وتأتي بريطانيا في المرتبة الثانية من حيث نسبة أعداد الطلبة المبعوثين من أبو ظبي للدراسة فيها ، حيث بلغ عدد الطلبة (٥٩) مبعوثاً ، وكان من بين هؤلاء الطلبة ثلاثة من الشيوخ أوفدوا إلى بريطانيا بتاريخ أكتوبر من عام ١٩٦٨ للدراسة الخاصة وهؤلاء الشيوخ هم : الشيخ سلطان بن زايد والشيخ نهيان بن مبارك والشيخ طحنون بن سعيد[٢٠] ، أما المبعوثون للعراق فكان عددهم ثلاثين طالباً ، وفي الكويت أوفد خمسة طلاب للدراسة والتدريب فيها أحدهم التحق بكلية العلوم بجامعة الكويت وطالب في دار المعلمين واثنان في دورات تدريبية احدهما للتدريب في إذاعة الكويت والثاني للتدريب في المجال التربوي ، وأوفد إلى البحرين ثلاثة من المبعوثين ، اثنان منهما للدراسة في الكلية الصناعية وواحد في دورات تدريبية في دائرة الجنسية والجوازات وأوفد إلى الأردن طالب واحد لدراسة التجارة

والاقتصاد في الجامعة الأردنية ، وفي لبنان بلغ عدد الطلبة الموفدين إليها تسعة عشر طالبا منهم طالبة الدراسات العليا في التاريخ هي سعاد عبد الله الجامع من البحرين ، وأوفد سبعة طلاب إلى باكستان منهم طالب واحد للدراسات العليا في العلوم الإدارية هو مراد علي مراد الملاحي وهو عماني الجنسية ، وأوفد للدراسة في سوريا اثنان من الطلبة ، الأول لدراسة الحقوق والثاني للتجارة ، والى الولايات المتحدة الأمريكية أوفد من أبو ظبي ستة من الطلاب ، منهم اثنان لدراسة اللغة الانكليزية واثنان لدراسة الهندسة وواحد لدراسة العلوم ، والى فرنسا أوفد للدراسة فيها طالب واحد للدراسات العليا في الاقتصاد من جامعة باريس فهو الطالب فهد محمود محمد من أبناء رأس الخيمة[٢١] .

جدول (١)

يوضح أعداد المبعوثين من قبل حكومة أبو ظبي ١٩٦٧-١٩٧٠/١٩٧١[٢٢]

أعداد الطلاب	الجنسية	الدول المبتعث إليها	الاختصاص
١٣٧	طلبة أبو ظبي	مصر	١٦متدرباً ، ٦دراسات عليا ، ٤دراسة طب ، ٢كلية الشريعة
٥٩	طلبة أبو ظبي	بريطانيا	
٣٠	طلبة ابو ظبي	العراق	
٥	طلبة أبو ظبي	الكويت	١كلية العلوم جامعة الكويت ،١ دار المعلمين ، ٢دورات تدريبية أحدهما في إذاعة الكويت والآخر في المجال التربوي
٣	طلبة أبو ظبي	البحرين	٢كلية صناعية ، ١دورة تدريبية في دائرة الجنسية
١	طلبة أبو ظبي	الأردن	التجارة والاقتصاد في الجامعة الأردنية
١٩	١ طالبة من البحرين ، ١٨طلبة أبو ظبي	لبنان	
٧	١ طالب من عمان	باكستان	
٢	طلبة أبو ظبي	سوريا	احدهما لدراسة الحقوق والآخر للتجارة
٦	طلبة أبو ظبي	الولايات المتحدة الامريكية	٣ دراسة اللغة الانكليزية ، ٢ لدراسة الهندسة ، ١ لدراسة العلوم
١	طالب من رأس الخيمة	فرنسا	دراسات عليا في الاقتصاد في جامعة باريس

نلاحظ من الجدول إن طلبة البعاث الذين كانت توفدهم حكومة أبو ظبي ، لم يكونوا جميعهم من إمارة أبو ظبي ، وإنما من سائر الإمارات فضلاً عن طلبة من البحرين وعمان .

في حين شهدت أبو ظبي تقدما وحظي التعليم باهتمام الشيخ زايد منذ توليه حكم الإمارة[٢٣] ، وقال الشيخ زايد في أهمية التعليم : " إن رصيد أي امة متقدمة هو أبناؤها المتعلمون إن تقدم الشعوب والأمم إنما يقاس بمستوى التعليم وانتشاره "[٢٤] .

وأكد الشيخ زايد على أهمية البعثات ودورها في إحداث التقدم والتطور في مختلف المجالات بقوله : " إنني أريد أن يتعلم كل أبناء الخليج ، أريد أن يبنى ابن الخليج بلاده بنفسه بعلمه ، إننا نرسل بعثاتنا من الطلبة إلى كل مكان من الأرض ليتعلموا ، وعندما يعود هؤلاء إلى بلادهم سأكون قد حققت اكبر أمل يراود نفسي لرفعة الخليج وارض الخليج "[٢٥] ، إن أقوال الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ، تعكس اهتمامه وإيمانه وقناعته بدور التعليم والابتعاث بصورة خاصة في تحقيق التقدم ليس فقط للإمارات وإنما لدول الخليج بدليل إن البعثات التي كانت ترسل إلى الخارج لم تقتصر على طلبة أبو ظبي أو الإمارات بل شملت طلبة من دول الخليج ومن أبناء الجنسيات العربية الوافدة والمقيمة قد أوفدت .

كما قدمت مصر منحا دراسية لبعض الطلبة من إمارات الساحل الذين وصلوا إليها على نفقتهم ، حيث درسوا في جامعاتها[٢٦] .

وكذلك أنشئت المملكة المتحدة في الستينات مكتب تطوير الإمارات المتصالحة ، لقطع الطريق على الجامعة العربية التي كانت تعتزم إنشاء مكتب لها في إحدى الإمارات لمساعدتها ، وقام هذا المكتب بالاهتمام بالجانب الزراعي والصحي والتعليمي ، وقام بإنشاء مدارس فنية مثل المدرسة الصناعية في دبي ورأس الخيمة والشارقة والمدرسة الزراعية برأس الخيمة ، كما قدمت منحا دراسية لعدد محدود من الطلاب لاستكمال دراستهم الجامعية في بريطانيا[٢٧] .

الابتعاث في مرحلة وزارة التربية والتعليم ١٩٧٢-١٩٩١

يعدّ الثاني من كانون الأول عام ١٩٧١ نقطة تحول وبداية انطلاقة جديدة في حياة إنسان الإمارات ، إذ واكب قيام دولة الإمارات العربية المتحدة بداية نهضة شاملة كان للتعليم النصيب الأوفر فيها ، فقد نصت المادة العاشرة من الدستور المؤقت على أن التعليم عامل أساسي لتقدم المجتمع ، وهو إلزامي في المرحلة الابتدائية ومجاني في كل المراحل داخل الاتحاد ، ويضع القانون الخطط اللازمة لنشر التعليم وتعميمه بدرجات مختلفة والقضاء على الأمية ، حظي التعليم باهتمام كبير من رئيس الدولة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وأعضاء المجلس الأعلى حكام الإمارات الذين حرصوا على النهوض بالتعليم والاهتمام الكبير بالتعليم العالي ، والذي

تمثل في المرحلة التي تلت قيام الاتحاد في ابتعاث أعداد كبيرة من الطلبة للدراسة في الخارج[٢٨].

برز دور دولة الإمارات العربية المتحدة بوقت مبكر من قيامها في الاهتمام بسياسة ابتعاث أبناءها إلى الخارج للدراسة الجامعية والعليا من وزارة التربية والتعليم[٢٩] ، بهدف خلق عناصر وطنية مسلحة بالعلم والتكنولوجيا كي تكون لديها القدرة والرغبة في تطوير مجتمع الإمارات في شتى مجالات الإنتاج والخدمات[٣٠] .

إن عدداً محدداً كان قد ابتعث إلى الخارج على حسابه الخاص أو على حساب حكومة أبو ظبي أو على حساب بعض الدول العربية الأخرى مثل الكويت وقطر ومصر ، ويشكل أعضاؤه حالياً النخبة التي مازالت تتصدر النظام السياسي والاقتصادي والتربوي في دولة الإمارات[٣١] .

على الرغم من إنشاء جامعة الإمارات بالعين عام ١٩٧٧ ، فإن عدد طلبة البعثات الذين يتلقون العلم في الجامعات العربية والأجنبية لم ينقص ، بل إن المقارنة بين أعداد طلبة تلك الجامعة وأعداد المبعوثين تكشف عن أن إنشاء جامعة الإمارات لم يحصل دون الاستمرار في طلب العلم من الجامعات الخارجية وخاصة في التخصصات التي تتطلبها حاجات الطاقة العاملة اللازمة لتنفيذ خطط التنمية في الدولة ولم تستحدثها الجامعة الوطنية بعد[٣٢] .

تولت وزارة التربية والتعليم إدارة العلاقات الثقافية بالوزارة التي كانت تضم في البداية عدد من الأقسام ، مهام الإشراف على البعثات الدراسية لطلبة وطالبات الإمارات العربية المتحدة[٣٣] ، وبعد إقرار الهيكل التنظيمي لوزارة التربية والتعليم[٣٤] ، أصبحت إدارة العلاقات الثقافية تتكون من قسمين هما قسم التعاون الثقافي ، ويتولى تنمية التعاون الثقافي الدولي ، وتوثيق الاتفاقيات الثقافية ، والإشراف على الندوات واللقاءات خارج الدولة ، وقسم البعثات والملحقيات ، ويختص بإعداد جدول أعمال لجنة البعثات ، ومتابعة شؤون المبتعثين في الخارج والداخل ، وتنظيم أعمال جميع الملحقيات الثقافية في الخارج[٣٥] .

هذا وتولت وزارة التربية والتعليم إدارة شؤون البعثات والمساعدات الدراسية داخل الدولة أو خارجها ، ومتابعة شؤون الموفدين بهدف رفع المستوى العلمي والثقافي لأبناء الإمارات ، وتزويد

الجهات الإدارية بالعناصر العلمية والفنية والتقنية وتوفير المهارات التي تحتاج إليها في مختلف نواحي الاختصاصات والمستويات ، وتختص لجنة البعثات في الوزارة بالأمور الآتية[٣٦] :

١. اقتراح السياسة للبعثات بما يحقق الصالح العام وفق متطلبات الجهات الإدارية وخطط التنمية .
٢. حصر احتياجات الجهات الإدارية من البعثات بناءً على طلبها .
٣. تقدير النفقات للبعثات والمساعدات الدراسية لأخذها بعين الاعتبار عند إعداد النفقات التقديرية السنوية للوزارة .
٤. اقتراح المعايير والأسس التي يتم بموجبها اختيار المرشحين للبعثات .
٥. اقتراح مشروع اللائحة المالية .
٦. النظر فيما يحيله إليها الوزير من مسائل تتعلق بالبعثات والموفدين والمساعدات الدراسية واقتراح الحلول اللازمة لها .
٧. سائر الأمور الأخرى التي تدخل ضمن صلاحياتها بموجب أحكام هذا القانون ولائحته المالية .

وقد حدد القانون شروط الإيفاد في البعثات الدراسية ، وتنظيم المسائل المالية للبعثات الدراسية ، والمساعدات الدراسية ، والموظفين الممنوحين إجازات دراسية ، وتنظيم الملحقيات الثقافية في الخارج واختصاصاتها ، وكيفية إلغاء وإنهاء البعثات الدراسية والمساعدات الدراسية ، كما تقوم دولة الإمارات العربية المتحدة بتقديم مساعدات مالية لعدد من المبعوثين من كافة الأقطار العربية والإسلامية ويتوزعون على أكثر من (٤٢) جنسية[٣٧] ، وتشكل لجنة البعثات بقرار من الوزير برئاسة وكيل الوزارة أو من ينوب عنه ، وعضوية عدد من الموظفين في الوزارة من ذوي الاختصاصات ، ويدعى لاجتماعات هذه اللجنة ممثلوا الجهات الإدارية ذات العلاقة عند بحث شؤون البعثات[٣٨] ، وفي إطار اهتمام الدولة في البعثات قال عبد الله عمران تريم[٣٩] وزير التربية والتعليم في كلمة إلى طلبة دولة الإمارات الذين يتلقون العلم في جامعات ومعاهد مصر : " بالعلم نستطيع أن نشيد البناء وتحقق التنمية في كافة المجالات ، ولقد أعطت الدولة كل ما تمتلك في سبيل خلق مواطن متعلم ومثقف " ، " إن سمو رئيس الدولة في توجيهاته

الدائمة لنا يحرص كل الحرص على أبنائه الطلبة ، وعلى تأمين كل وسائل العلم والمعرفة والبحث من أجل أن يعودوا إلى الوطن ليساهموا في بنائه وتقدمه وازدهاره ، فعليكم بالوفاء لهذا العطاء وبذل الجهد والاجتهاد وتحصيل كل أنواع المعرفة "[٤٠] .

ولم تكتفِ دولة الإمارات العربية المتحدة بإرسال المبعوثين للدراسة في الخارج والتحاقهم بالجامعات وحسب ، بل حرصت على متابعتهم خلال دراستهم لتهيئ لهم سبل الراحة والاستقرار ، وحل المشكلات التي قد تعترض طريقهم خلال دراستهم ، ومن أنواع المتابعة التي حرصت الدولة على توفيرها للمبعوثين الاتصال المستمر بالجامعات التي يدرس فيها المبعوثون بوساطة الملحق الثقافي لمعرفة درجة انتظامهم ومستوى تحصيلهم ، وقد وفرت كافة وسائل الرعاية الصحية في حالة تعرض الطالب لأي نوع من أنواع الإعاقة الصحية ، وقدمت كافة الإمكانيات المادية والمعنوية في حالة تعرض الطالب لمواقف من صنعه أو فرضت عليه ، ومتابعة الطالب بالأجهزة المعنية ، وإسقاط كل مستحقات وامتيازات البعثة إذا أخل بمواصفات الطالب ، وكان قدوة سيئة وصورة غير مشرفة لأبناء بلده في الخارج ، وكما اهتمت بتوفير الاتصال المستمر بين الطلبة وذويهم[٤١] .

ومن الامتيازات التي وفرتها الدولة للمبتعثين لتشجعهم على متابعة مسيرة التعليم والارتقاء بتعليمهم إلى أعلى الشهادات العلمية ، بدل الاستعداد للسفر ويصرف في بداية البعثة ولمرة واحدة ، وتذكرة سفر عن كل سنة ، وبدل الكتب واللوازم الدراسية والملابس وثمن إيجار الأجهزة العلمية التي يحتاجها ، والرسوم والمصروفات الجامعية ونفقات التأمين الصحي ، والإقامة الكاملة في الفندق عند الوصول لأول مرة[٤٢] .

ومن استحقاقات طالب البعثة الذي ترافقه زوجته والعكس بالنسبة للطالبة التي يرافقها زوجها والأولاد (٥٠%) من قيمة الراتب الشهري لطالب البعثة ، وتذكرة سفر للزوجة أو الزوج والأولاد ذهاباً وإياباً ، ونفقات التأمين الصحي والعلاج ، والرسوم الدراسية للزوجة أو الزوج والأولاد الذين في سن التعليم[٤٣] .

إن وزارة التربية والتعليم قامت بفتح سبع ملحقيات ثقافية تابعة إلى قسم البعثات ، ومهمتها إدارة العلاقات الثقافية مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبريطانيا وايرلندا واسكتلندا

والمملكة العربية السعودية والكويت ومصر والأردن وباكستان ، وتولية تلك الملحقيات الثقافية الإشراف على الطلاب المبتعثين ومتابعتهم علمياً وسلوكياً واجتماعياً وثقافياً ، بهدف مواجهة مشكلاتهم المتمثلة في حاجة الطلبة إلى التوعية والتوجيه المهني والأكاديمي قبل اختبار تخصصاتهم ، والمشكلات التي يتعرض لها الطلبة في عملية التسجيل ، وحاجة الطلبة إلى كتب ومراجع قد لا تتوفر في جامعاتهم أو بلد الدراسة ، وتأمين وسائل النقل للطالبات من السكن الذي استأجرته الدولة إلى الجامعة أو في حالة تنظيم رحلات جماعية إلى المناطق السياحية أو الأثرية ، وحاجة بعض الطلبة إلى التكيف الاجتماعي والنفسي والأكاديمي داخل الجامعة وخارجها ، وحاجة الطلبة إلى معرفة نتائجهم الفصلية والسنوية وإثابة المبدعين منهم ولفت انتباه المقصرين إلى جوانب قصورهم[٤٤] .

أولاً . القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٢ :

شهد التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة تطوراً ملموساً بعد قيام الدولة عام ١٩٧١ ، إذ أصبحت الوزارة الاتحادية هي المسؤولة عن التعليم في كافة الإمارات ، وقد صدر عدد من القوانين هدفها تنظيم العملية التربوية في الدولة ومنها : القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٢ في شأن اختصاصات الوزارات وصلاحية الوزراء ، وبناءً على ما عرضه وزير التربية والتعليم وموافقة مجلس الوزراء والمجلس الوطني الاتحادي والمجلس الأعلى للاتحاد صدر القانون ، والذي حدد الشروط التي يجب أن تتوفر في المبعوثين ، وتألف القانون من ثمان عشرة مادة[٤٥] .

حددت المادة الأولى مسؤولية وزارة التربية والتعليم في الإشراف على البعثات والعلاقات الجامعية والمنح الدراسية والتدريبية خارج البلاد ، وتضمنت المادة الثانية الشروط التي يجب توفرها في الموفد للدراسة في الخارج ، واختصت المادة الثالثة بتحديد موعد إعلان الاستمارات والوثائق المطلوبة ، وحددت المادة الرابعة الالتزامات المطلوبة من الموفد[٤٦] .

وحددت المادة الخامسة صلاحيات وزير التربية والتعليم في إلغاء البعثة والحالات التي تتطلب إلغائها ، وقد اختصت باقي المواد في المخصصات المالية والتي تتعلق بمصاريف سفر الطالب ورواتبه ولوازمه وكتبه الدراسية ومخصصات المعيشة والملابس والسكن والمعالجة

الطبية وكافة الأمور المتعلقة بالدراسة طوال مدة البعثة ، كما تمنح وزارة التربية والتعليم بموجب هذا القانون مُنحاً للطلبة الذين يدرسون على نفقة دولة أخرى ولا تفي المخصصات الممنوحة لهم بالغرض أو الذين يدرسون على نفقتهم الخاصة في الخارج وبمستوى جامعي منحة مالية شهرية كمساعدة من الدولة ليست مشروطة بأية التزامات من طرفهم نحوها[٤٧] .

نستنتج من القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٢ ، بشأن البعثات ، أنه حدد الشروط التي يجب توفرها في المبعوثين ، وجعل القانون وزارة التربية والتعليم مشرفة على المبعوثين ، وترك لها مهمة التنسيق مع الوزارات والدوائر والمؤسسات العامة لسد الاحتياجات من الكفايات الوطنية ، وتوجيه البعثات للتخصصات التي تحتاج إليها الدولة ، مع الأخذ بعين الاعتبار قدرات الطلاب وميولهم واتجاهاتهم .

كما أعطى القانون صلاحيات لوزير التربية والتعليم بإلغاء البعثة بقرار منه إذا ارتكب المبعوث مخالفات لا تتماشى مع السياسة التربوية والتعليمية للوزارة ، كما حدد القانون المخصصات المالية للمبعوثين بما يتناسب مع بلد الدراسة ، أخذ بنظر الاعتبار مستوى المعيشة والدخل لأفرادها ، إضافة إلى مصاريف أخرى حددها القانون كثمن التذاكر السنوية وغيرها ، وكل ذلك بهدف أن يشعر المبعوث بالاستقرار ليتفرغ إلى الدراسة ، كما تمنح وزارة التربية والتعليم بموجب القانون مُنحاً للطلبة الذين يدرسون على نفقة دولة أخرى ولا تفي المخصصات الممنوحة لهم بالغرض ، أو الذين يدرسون على نفقتهم الخاصة بالخارج .

واتبع بقانون رقم (١٠) لسنة ١٩٧٢ لتنظيم شؤون البعثات التعليمية ، وبموجبه يكون اختيار المرشحين للبعثات وفقاً لحاجات الدولة وإلزام المتخرجين بخدمتها[٤٨] .

ثانياً . تطور أعداد المبعوثين :

شهد العام الدراسي ١٩٧١-١٩٧٢ الذي صاحب نشأة دولة الإمارات العربية المتحدة ، ابتعاث عدد من الطلاب ، وبلغ عددهم (٤٣) مبتعثاً للدراسة الجامعية (٣٢) طالباً و(١١) طالبة في التخصصات : جغرافية – تاريخ – سياسة – إدارة أعمال – أحياء – علوم الحاسبات – هندسة الكهرباء – هندسة الكمبيوتر – هندسة طاقة – هندسة مدنية – هندسة كيميائية – هندسة طيران – هندسة مواصلات – هندسة بحرية – هندسة صناعية – هندسة ميكانيك –

هندسة تكنولوجيا – طب بشري – طب أسنان – هندسة طبية – إدارة مستشفيات – علوم أغذية – إدارة مطارات .

وبجانب هؤلاء كان هناك للدراسات العليا ماجستير ودكتوراه عشرة مبتعثين (٩)طلاب و(١) طالبة في التخصصات : التاريخ – اجتماعيات – سياسة – إدارة أعمال – إدارة عامة – هندسة مدنية – هندسة كيميائية – قانون تجاري[٤٩] .

وبدأت أعداد المبعوثين للدراسة في الخارج تزداد ابتداءً ١٩٧٣/١٩٧٢ ، إذ أوفد (٦٧) مبعوثاً ، ثم أخذت أعدادهم تتضاعف ، كما توسعت التخصصات التي يبتعث إليها الطلاب سواءً للدراسة الجامعية أو للدراسات العليا[٥٠] .

ومن إحصائيات المبتعثين الى الدول العربية والاختصاصات التي ابتعثوا من أجل إكمال الدراسة فيها ، نلاحظ توسع البعثات عقب قيام دولة الإمارات العربية المتحدة ، وأصبحت تشمل العديد من الدول العربية ، فخلال المدة ١٩٧٧/١٩٧٦ تم ابتعاث طلبة دولة الإمارات الى ثمان دول عربية وهي : الكويت ، السعودية ، قطر ، الأردن ، سوريا ، العراق ، لبنان ، مصر ، وقد بلغ عدد الطلبة المبتعثين الى الكويت (١٤١) ، والسعودية (١٨) ، وقطر (٣) ، والأردن (١٠) ، وسوريا (٢٨) ، والعراق (٧٠) ، ولبنان (٢٧) ، ومصر (٦٤٧) طالباً وطالبة .

نستنتج من أعداد الطلبة المبتعثين أنَّ مصر احتلت المرتبة الأولى ، والكويت المرتبة الثانية ، والعراق المرتبة الثالثة من حيث أعداد الطلبة المبتعثين الى الدول العربية[٥١] .

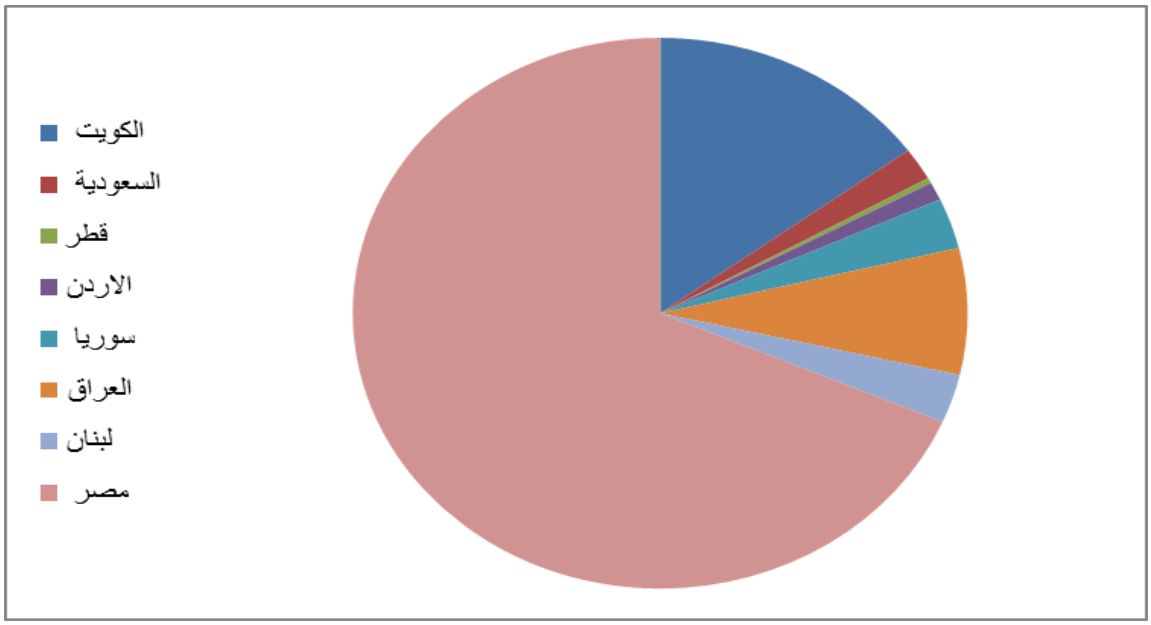

شكل (١)

طلبة البعثات الجامعية من أبناء دولة الإمارات العربية المتحدة للدول الأجنبية للعام ١٩٧٦/١٩٧٧

ومن ناحية أخرى توسعت التخصصات التي يبتعث إليها الطلبة الى الدول العربية خلال العام ١٩٧٦/١٩٧٧ ، فقد بلغت إحدى وعشرون ، وقد شملت تخصصات أدبية وفنية وتخصصات علمية وهذه التخصصات هي : آداب ، حقوق ، شريعة وقانون ، تربية ، تربية رياضية ، إعلام وإخراج ، تجارة وإدارة أعمال ، اقتصاد وسياسة ، حاسب الكتروني ، فنون جميلة ، ديكور ، زراعة ، صناعة بريد سلكي ولاسلكي ، بحرية وشرطة ، خدمات صحية ، طب عام ، طب أسنان ، طب بيطري ، صيدلة ، علوم ، هندسة .

كما يلاحظ على التخصصات ازدياد الاهتمام بالتخصصات العلمية وازدياد عددها ، فقد بلغ عدد التخصصات العلمية للعام ١٩٧٦/١٩٧٧ عشرة تخصصات علمية ، وتخصصان في التجارة والاقتصاد ، وتخصص بحرية وشرطة ، وثمانية تخصصات أدبية ، وإن ازدياد الاختصاصات العلمية يعود الى التطور الصناعي الذي شهدته دولة الإمارات العربية المتحدة[٥٢] .

وتبين من الإطلاع على الإحصائيات للبعثات الصادرة عن مركز الإحصاء الوطني لعام ١٩٧٧/١٩٧٦ ، أنه تم إرسال طلبة البعثات الجامعية لعدد من الدول الأجنبية وهي : الولايات المتحدة الأمريكية ، ألمانيا الغربية ، فرنسا ، دول أوربية أخرى ، بريطانيا ، الهند ، باكستان ، وقد بلغ عدد الطلبة المبعوثين الى الولايات المتحدة الأمريكية (٣٧٥) ، وألمانيا الغربية (٣) ، وفرنسا (٤) ، ودول أوربية أخرى (٧) ، وبريطانيا (١٧٤) ، والهند (١٤) ، وباكستان (٣٥)[٥٣] .

ويتضح من الشكل (٢) أنَّ معظم الطلبة الموفدين يدرسون في الولايات المتحدة الأمريكية ، إذ إن (٣٧٥) طالباً وطالبة يتلقون تعليمهم في الولايات المتحدة الأمريكية ، وهي نسبة مرتفعة إذا ما قورنت بنسبة الطلبة الموفدين الى البلدان الأخرى ، وثم تليها بريطانيا وباقي الدول .

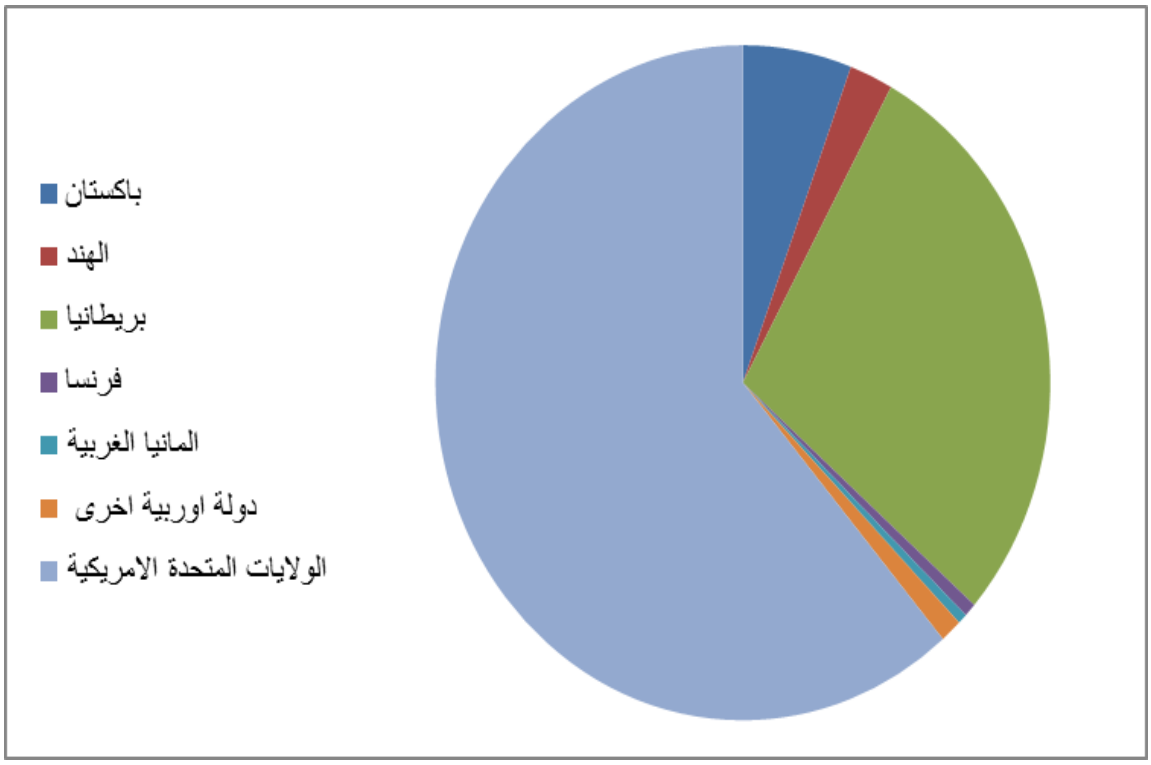

شكل (٢)

أعداد الطلبة المبتعثين من أبناء دولة الإمارات العربية المتحدة للدول العربية للعام ١٩٧٦-١٩٧٧

أما من حيث التخصصات للمبعوثين للعام ١٩٧٦/١٩٧٧ فقد اشتملت تخصصات أدبية وعلمية وفنية ، وقد بلغ عدد التخصصات العلمية أحد عشر تخصصاً وهي : هندسة الطيران ، الهندسة ، العلوم ، الصيدلة ، الطب البيطري ، طب الأسنان ، طب عام ، خدمات صحية ، صناعة بريد سلكي ولاسلكي ، زراعة ، حاسب الالكتروني ، وتخصصان في التجارة والاقتصاد ، وثمانية تخصصات أدبية وفنية وهي : الآداب ، الحقوق ، شريعة والقانون ، تربية ، تربية رياضية ، إعلام وإخراج ، فنون جميلة ، ديكور ، كما نلاحظ أنَّ معظم الدارسين في الولايات المتحدة الأمريكية تتمركز اختصاصاتهم في الهندسة بأنواعها ، وقد بلغ عدد الطلبة (١٠٥) بالنسبة للتخصصات العلمية ، و(١٣٣) طالباً وطالبة في الآداب بالنسبة للتخصصات الأدبية ، وهي تأتي بالمرتبة الأولى من حيث عدد المبتعثين إليها ، ثم تأتي بعد ذلك بريطانيا بالمرتبة الثانية ، وبلغ عدد الطلبة المبتعثين إليها (١٧٤) معظمهم في تخصص الآداب فقد بلغ عددهم (١٠٣) طالباً وطالبة ، ثم تخصص الهندسة وقد بلغ عددهم (٢٥) طالباً وطالبة[٥٤] .

يتضح من الجدول (٣) والذي يمثل طلبة البعثات حسب بلد الدراسة وفئات الجنسية للعام ١٩٧٨/١٩٧٧ ، التوسع في عدد الدول التي يتم إرسال طلبة البعثات إليها وبلغ عددها تسعة وعشرين دولة ، وقد توزعت بين الدول العربية وهي : مصر ، الأردن ، العراق ، سوريا ، لبنان ، السعودية ، الكويت ، قطر ، اليمن ، ليبيا ، المغرب ، والدول الأجنبية وهي : تركيا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، فرنسا ، الهند ، باكستان ، ألمانيا الغربية ، اسبانيا ، يوغسلافيا ، سويسرا ، كندا ، إيران ، بولندا ، رومانيا ، اليونان ، ايطاليا ، الدنمارك ، الفليبين .

وبلغ مجموع طلبة البعثات للعام ١٩٨٧/١٩٧٧ (٢٣٢٧) طالباً وطالبة ، إذ احتلت مصر المرتبة الأولى بين الدول العربية وبلغ مجموع الطلبة (٨٠٢) ، ثم تليها الكويت بـ(١٣٩) طالباً وطالبة بعثات ، ثم تليها باقي الدول العربية ، أما الدول الأجنبية فقد بلغ أكبر عدد لطلبة البعثات في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث بلغ عددهم (٦٣٨) طالباً وطالبة ، ثم تليها المملكة المتحدة بـ(٢٦٥) طالباً وطالبة بعثات ، ثم باقي الدول الأجنبية .

كما تبين من الجدول إن إرسال طلبة البعثات في دولة الإمارات العربية المتحدة لا يقتصر على المواطنين أبناء الإمارات ، وإنما حرصت دولة الإمارات على إرسال الطلبة غير

المواطنين من مختلف البلدان ، وقد تنامت أعداد الطلبة ، وبلغ مجموع غير المواطنين الذين تم ابتعاثهم من قبل دولة الإمارات للعام ١٩٧٨/١٩٧٧ نحو (٩٩٥) طالباً وطالبة ، في حين مجموع الطلبة المواطنين بلغ (١٣٣٢) طالباً وطالبة .

جدول(٢)

طلبة البعثات حسب بلد الدراسة وفئات الجنسية ١٩٧٧-١٩٧٨[٥٥]

بلد الدراسة	مواطنون			غير مواطنون			جملة		
	ذ	أ	ج	ذ	أ	ج	ذ	أ	ج
مصر	٢٨٩	٦٨	٣٥٧	٣٥٠	٩٥	٤٤٥	٦٣٩	١٦٣	٨٠٢
الأردن	٤	٤	٨	٣	١٠	١٣	٧	١٤	٢١
العراق	٢٤	١٤	٣٨	٢٦	٤	٣٠	٥٠	١٨	٦٨
سوريا	١٨	٢	٢٠	٦٧	١٩	٨٦	٨٥	٢١	١٠٦
لبنان	٤٢	٦	٤٨	٢٠	٣	٢٣	٦٢	٩	٧١
السعودية	٢٣	٢	٢٥	١٤	٣	١٧	٣٧	٥	٤٢
الكويت	٢٩	٧٧	١٠٦	١٤	١٩	٣٣	٤٣	٩٦	١٣٩
قطر	١٢	٠	١٢	٠	٠	٠	١٢	٠	١٢
اليمن	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
ليبيا	٠	٠	٠	١	٠	١	١	٠	١
المغرب	١	٠	١	٠	٠	٠	١	٠	١
تركيا	٠	٠	٠	١	٠	١	١	٠	١
أمريكا	٤٧٤	٣٧	٥١١	١١٣	١٤	١٢٧	٥٨٧	٥١	٦٣٨
المملكة المتحدة	١٢٩	٣٧	١٦٥	٨٨	١٢	١٠٠	٢١٧	٤٨	٢٦٥
فرنسا	٤	٢	٦	١٧	٣	٢٠	٢١	٥	٢٦
الهند	٨	٤	١٢	١٢	٠	١٢	٢٠	٤	٢٤
باكستان	١٢	١	١٣	٢٤	٢	٢٦	٣٦	٣	٤٩
ألمانيا الغربية	٠	٢	٢	٦	٠	٦	٦	٢	٨
اسبانيا	٠	٠	٠	٧	٠	٧	٧	٠	٧
يوغسلافيا	١	٠	١	٥	١	٦	٦	١	٧
سوسيرا	١	١	٢	٣	١	٤	٤	٢	٦
كندا	٠	١	١	٠	٠	٠	٠	١	١
إيران	١	٠	١	١	٠	١	٢	٠	٢
بولندا	٢	٠	٢	٠	٠	٠	٢	٠	٢
رومانيا	١	٠	١	١٤	٠	١٤	١٥	٠	١٥
اليونان	٠	٠	٠	٢	٠	٢	٢	٠	٢
ايطاليا	٠	٠	٠	١٢	٧	١٩	١٢	٧	١٩
الدنمارك	٠	٠	٠	١	٠	١	١	٠	١
الفليبين	٠	٠	٠	١	٠	١	١	٠	١

الجملة	١٠٧٥	٢٥٧	١٣٣٢	٨٠٢	١٩٣	٩٩٥	١٧٨٨	٤٥٠	٢٣٢٧

نلاحظ من الجدول (٣) إن عدد المبعوثين قد ازداد في العام ١٩٧٩/١٩٨٠ وبلغ (١٢٥٢) طالباً وطالبة مبتعثين الى العديد العربية وهي : مصر ، الكويت ، لبنان ، العراق ، السعودية ، ودول عربية أخرى ، والدول الأجنبية وهي : المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان أخرى ، وقد استمرت مصر في احتلال المرتبة الأولى بين الدول العربية في عدد المبتعثين إليها ، فقد بلغ عددهم (١٧٠) طالباً وطالبة ، ثم تليها الكويت في المرتبة الثانية في عدد المبتعثين وعددهم (٥٠) طالباً وطالبة ، و(٢٣)طالباً وطالبة مبتعثين الى العراق ، و(٢٢) طالباً وطالبة ابتعثوا الى السعودية ، و(٩) ابتعثوا الى لبنان .

أما الدول الأجنبية فقد استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في احتلال المرتبة الأولى في عدد الطلبة المبتعثين إليها وبلغ عددهم (٧١٣) طالباً وطالبة ، ثم تليها المملكة المتحدة بـ(١٦٤) طالباً وطالبة ، كما نلاحظ تعدد التخصصات والتوجه نحو التخصصات العلمية فقد بلغ عدد التخصصات العلمية للعام ١٩٧٩/١٩٨٠ أثنى عشر تخصصاً وهي : محاسبة ، إحصاء وكمبيوتر ، زراعة ، علوم ، صيدلة ، طب بشري ، طب أسنان ، طب بيطري ، تمريض ، هندسة تعدين ، هندسة بترول ، هندسة أخرى ، وإن أكبر عدد للطلبة المبتعثين في التخصصات الهندسية بأنواعها حيث بلغ عدد المبتعثين (٣٦٨) طالباً وطالبة ، أما التخصصات الأدبية فقد بلغ عددها أربعة وهي : حقوق ، دراسات إسلامية ، آداب ، اقتصاد وعلوم سياسية ، إدارة أعمال .

جدول(٣)

طلبة البعثات المواطنين حسب التخصص وبلد الدراسة١٩٧٩-١٩٨٠[٥٦]

الدولة / التخصص		مصر	الكويت	لبنان	العراق	السعودية	دول عربية أخرى	المملكة المتحدة	الولايات المتحدة	بلدان أخرى	جملة
حقوق ودراسات إسلامية	ذ	١٣	٠	٠	٠	٧	٠	٣	٠	١	٢٤
	أ	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	١
	جملة	١٣	٠	٠	٠	٧	٠	٤	٠	١	٢٥
آداب	ذ	١٥	١	٥	١	٧	٠	٣٣	٤٤	٧	١١٣
	أ	١١	١٣	٠	١	٠	٣	١٢	٩	١	٥٠
	جملة	٢٦	١٤	٥	٢	٧	٣	٤٥	٥٣	٨	١٦٣
اقتصاد وعلوم سياسية	ذ	٤	٠	٠	٣	٠	٠	٢	٥٧	٢	٦٨
	أ	٣	٠	٠	١	٠	٠	١	٠	٠	٥
	جملة	٧	٠	٠	٤	٠	٠	٣	٥٧	٢	٧٣
محاسبة	ذ	٢٩	٥	٠	٠	٠	٠	١٠	١٦	٤	٦٤
	أ	٠	٣	٠	٠	٠	٠	٤	٢	١	١٠
	جملة	٢٩	٨	٠	٠	٠	٠	١٤	١٨	٥	٧٤
إدارة أعمال	ذ	٤	٠	٠	٠	٠	٠	٧	٩٤	٣	١٠٨
	أ	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٧	١	٨
	جملة	٤	٠	٠	٠	٠	٠	٧	١٠١	٤	١١٦
إحصاء وكمبيوتر	ذ	٠	٢	٠	٠	٠	٠	٤	١٠	٠	١٦
	أ	٠	١	٠	٠	٠	٠	١	١	١	٤
	جملة	٠	٣	٠	٠	٠	٠	٥	١١	١	٢٠
زراعة	ذ	٣	٠	٠	٠	٠	٠	٤	٤	٠	١١
	أ	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	جملة	٣	٠	٠	٠	٠	٠	٤	٤	٠	١١
علوم	ذ	٣	١	٠	٠	١	٠	٤	١٣	٠	٢٢
	أ	١	٦	٠	٠	٠	٠	٤	٤	٠	١٥
	جملة	٤	٧	٠	٠	١	٠	٨	١٧	٠	٣٧
صيدلة	ذ	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	١	٠	٢
	أ	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢
	جملة	٢	٠	١	٠	٠	٠	٠	١	٠	٤
طب بشري	ذ	٢٩	٠	١	١	١	٢	٠	١٩	١٢	٦٥
	أ	١٩	٠	٠	٩	٠	٠	٠	٦	٠	٣٥
	جملة	٤٨	٠	١	١٠	١	٣	٠	٢٥	١٢	١٠٠
طب أسنان	ذ	٣	٠	٠	١	٠	٠	٠	٣	١	٨
	أ	١	٠	٠	٣	٠	٠	٠	٠	٠	٤
	جملة	٤	٠	٠	٤	٠	٠	٠	٣	١	١٢
طب بيطري	ذ	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	١
	أ	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠

	جملة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	١

الدولة التخصص		مصر	الكويت	لبنان	العراق	السعودية	دول عربية أخرى	المملكة المتحدة	الولايات المتحدة	بلدان أخرى	جملة
تمريض	ذ	٠	٠	٢	٠	١	٠	٠	٠	٠	٣
	أ	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	جملة	٠	٠	٢	٠	١	٠	٠	٠	٠	٣
هندسة تعدين	ذ	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٢	٠	١٢
	أ	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	جملة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٢	٠	١٢
هندسة بترول	ذ	١	٠	٠	٠	٣	٠	٠	٨	١	١٣
	أ	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	جملة	١	٠	٠	٠	٣	٠	٠	٨	١	١٣
هندسة أخرى	ذ	١١	٣	٠	١	١	٠	٣٤	٢٦٨	٥	٣٢٣
	أ	٠	٦	٠	٠	٠	٠	٢	١٢	٠	٢٠
	جملة	١١	٩	٠	١	١	٠	٣٦	٢٨٠	٥	٣٤٣
تخصصات أخرى	ذ	١١	٩	٠	١	١	٤٥	٢٨	١١٦	١٠	٢٢١
	أ	٧	٠	٠	١	٠	٠	١٠	٦	٠	٢٤
	جملة	١٨	٩	٠	٢	١	٤٥	٣٨	١٢٢	١٠	٢٤٥
الجملة	ذ	١٢٦	٢١	٩	٨	٢٢	٤٧	١٢٩	٦٦٦	٤٦	١٠٧٤
	أ	٤٤	٢٩	٠	١٥	٠	٤	٣٥	٤٧	٤	١٧٨
	جملة	١٧٠	٥٠	٩	٢٣	٢٢	٥١	١٦٤	٧١٣	٥٠	١٢٥٢

ثالثاً . القانون الاتحادي لسنة ١٩٨٤

صدر القانون الاتحادي عام ١٩٨٤ وأضاف بعض التعديلات على القانون الاتحادي السابق الذي صدر عام ١٩٧٢ بشأن البعثات ، وطالب القانون الجديد بتشكيل لجنة البعثات وحدد اختصاصاتها ، هذا وقد نص القانون على أن اللجنة تتشكل بقرار من وزير التربية والتعليم وتكون برئاسة وكيل الوزارة أو من ينوب عنه وعضوية ذوي الاختصاص من موظفي الوزارة ، ويدعى لاجتماعات هذه اللجنة مسؤولون للجهات الإدارية ذات العلاقة عند بحث شؤون بعثاتها[٥٧] .

وحرص القانون المعدل على رعاية الطالبات الموفدات إلى بعثات دراسية والاهتمام بهنَّ بما يتناسب وطبيعة المرأة والحفاظ على عفتها وكرامتها ، وذلك عندما طلب القانون من وزارة

التربية والتعليم تأمين سكن مؤثث لطالبات البعثات الدراسية مع تأمين وسائل النقل اللازمة من ميزانية البعثات ، وتحدد اللائحة المالية ما يقتطع من المخصصات الشهرية لقاء ذلك .

ويعوض القانون الموفد الذي تعرض إلى أضرار مادية خلال البعثة إذا كانت هذه الأضرار بسبب حوادث غير ناشئة عن خطأ أو إهمال منه أو بسبب كوارث عامة ، ويحدد مقدار التعويض بقرار من وزير التربية بناءً على تقرير المكتب الثقافي في الدولة التي يدرس بها الطالب أو من يقوم مقامه ، على أن يكون التقرير مصدقاً من السفارة المختصة للدولة[٥٨] .

وينص القانون على أن تتحمل ميزانية البعثات نفقات المقاضاة أمام المحاكم وأجور المحامين لتحصيل حقوق الموفد إذا اقتضى الأمر ذلك حسب تقدير المكتب الثقافي .

وإضافة إلى البنود الواردة في المادة الخامسة من القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٢ بشأن البعثات ، فقد أضاف القانون الاتحادي رقم (٤) لسنة ١٩٨٤ أنه يحق لوزير التربية والتعليم إنهاء بعثة الموفد إذا حصل على منحة أو مساعدة دراسية من جهة أخرى بدون موافقة الوزارة ، ولا تعتبر في حكم المساعدة في هذا المجال المكافآت المالية والجوائز التي يحصل عليها الطالب الموفد من الجامعة أو المعهد الذي يدرس في أي منها بسبب تفوقه في الدراسة .

كما يحق للوزير إنهاء بعثة الموفد إذا غيَّر نوع الدراسة التي أوفد من أجلها أو غيَّر بلد الدراسة بدون موافقة الوزارة[٥٩] .

وحول المخصصات المالية وقواعد الصرف لطلبة البعثات ومرافقيهم ، صدر قرار من مجلس الوزراء عام ١٩٨٥ حدد فيه قواعد الصرف والمخصصات المالية لطلبة البعثات ومرافقيهم[٦٠] .

كما صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٥) لسنة ١٩٨٥ ، ونصت المادة (٣) منه على مستحقات طالب البعثة الذي ترافقه زوجته أو طالبة البعثة التي يرافقها زوجها[٦١] .

نستنتج من القوانين السابقة التي اهتمت بالمخصصات المالية وقواعد الصرف لطلبة البعثات ومرافقيهم ، مدى اهتمام الدولة بالمبعوثين ، وإنَّ قرارات الدولة في هذا الشأن قابلة للتعديل بما يحقق توفير كل ما يلزم من احتياجات ونفقات لطالب البعثة ، ونلاحظ أن المخصصات المالية لا تقتصر على الرواتب الشهرية بل تتعداه إلى مصروفات أخرى إضافية

والذي توضح بالعديد من البنود في القوانين الصادرة بالتفصيل ، وهذا نابع من حقيقة واقعية وهي الاهتمام بالإنسان ، لأنه هو الثروة الحقيقية في نظر قيادات الدولة ، ولاشك إن هذا الاهتمام بالناحية النفسية والاجتماعية للمبتعث تهدف إلى جعل الطالب يركز على المواد الدراسية دون أن يشغل تفكيره في أمور أخرى خارج دراسته وأبحاثه .

وفي قرار مجلس الوزراء رقم (٨) لسنة ١٩٨٦ طرا تعديل على بعض المواد الواردة في قرار مجلس الوزراء رقم (٥) لسنة ١٩٨٥ بشأن البعثات التعليمية والمساعدات الدراسية ، حيث أضيف إلى المادة (١) الواردة في هذا القرار بند آخر بخصوص مستحقات الصرف المالية هذا نصها :

" يستمر صرف المخصصات المالية المقررة للطالب الممنوح مساعدة دراسية في الخارج (فقرة أ) وفقاً لما هو منصوص عليه في هذا القرار لمدة ثلاثة أشهر بعد تخرج الطالب وذلك لانجاز ترتيبات العودة " ، كما عدلت الفقرة (أ) من المادة (١٥) من قرار مجلس الوزراء رقم (٥) لسنة ١٩٨٥ لتصبح على النحو التالي :

١ . الدارسون خارج الدولة :

(تصرف لهم المخصصات المالية لطلبة المساعدات الدراسية ويستمر صرف هذه المخصصات لمدة ثلاثة أشهر بعد تخرج الطالب وذلك لانجاز ترتيبات العودة "[٦٢] .

كما عدلت المادة الخاصة بالطالب الذي يتزوج من أجنبية والواردة في القرار السابق ، ليصبح للطالب الحق في المخصصات المالية للزوجة إذا تزوج فقط من المواطنة أو من بلدان دول مجلس التعاون الخليجي ، حيث جاء في المادة (٣) من قرار مجلس الوزراء رقم (٨) لسنة ١٩٨٦ ما نصه :

" لا يستحق طالب البعثة الذي يتزوج في أثناء الدراسة في الخارج من غير المواطنة أو دول مجلس التعاون الخليجي صرف المخصصات المالية للزوجة المنصوص عليها في المادة (٣) من هذا القرار " ، وبشأن المساعدات الدراسية ومن الحاصلين على منح أو علاوات للطلبة غير المواطنين ، فقد استبدل بنص المادة (١٧) من قرار مجلس الوزراء رقم (٥) لسنة ١٩٨٥ النص التالي :

" تبقى المساعدات الدراسية (منح وعلاوات) المقررة للطلبة غير المواطنين قبل سريان هذه اللائحة على ما هي عليه وحتى انتهاء دراستهم الجامعية ، أو حتى إلغاء المساعدة لأي سبب من الأسباب "[٦٣] .

كما أقر قرار مجلس الوزراء رقم (٥) لسنة ١٩٨٧ ، مخصصات بدل الاستعداد للسفر ، والراتب الشهري ، ومخصصات الكتب والقرطاسية واللوازم الدراسية ، ومخصصات الملابس السنوية[٦٤] .

نلاحظ من الجدول (٤) والذي يوضح التخصصات الجامعية والدراسات العليا ، والتطورات التي حدثت لتلك التخصصات ، حيث تضاعف عدد التخصصات الجامعية أربع مرات تقريباً بحلول العام ١٩٨٤/١٩٨٥ ، كما حدث تطور في بعثات الدراسات العليا فقد تضاعف عدد تخصصات المبتعثين للدراسات العليا من (٨) تخصصات الى (٥٤) تخصصاً خلال المدة ١٩٧١/١٩٧٢-١٩٩٠/١٩٩١ .

جدول(٤)

يوضح التخصصات الجامعية والدراسات العليا

العام الدراسي	التخصصات الجامعية	الدراسات العاليا
٧٢/٧١	٢٤	٨
٧٣/٧٢	٢٥	٨
٧٤/٧٣	٢٥	٨
٧٥/٧٤	٢٥	٨
٧٦/٧٥	٢٩	٨
٧٧/٧٦	٣٣	٨
٧٨/٧٧	٣٦	٩
٧٩/٧٨	٤١	١٢
٨٠/٧٩	٥٤	١٦
٨١/٨٠	٦٤	٢١
٨٢/٨١	٦٨	٣٠
٨٣/٨٢	٧٤	٤٥
٨٤/٨٣	٧٧	٤٨
٨٥/٨٤	٨٢	٤٦
٨٦/٨٥	٨٠	٥٠
٨٧/٨٦	٧٨	٤٦
٨٨/٨٧	٧٩	٥٠
٨٩/٨٨	٨٥	٥٥
٩٠/٨٩	٨٥	٥٤
٩١/٩٠	٨٢	٥٤

الابتعاث بعد تأسيس وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

بعد إنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في ٢٠نوفمبر ١٩٩٠[٦٥] ، نص القانون الاتحادي الخاص بإنشاء وتنظيم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على اختصاصها بوضع السياسة العامة للبعثات ، والمساعدات الدراسية ، ومتابعة شؤونها داخل الدولة وخارجها بمراعاة حاجة المجتمع والتخصصات التي توفرها مؤسسات التعليم العالي في الدولة[٦٦] ، وتنفيذاً لذلك أصدر مجلس الوزراء القرار رقم (٥/٢٦٤) لسنة ١٩٩٢ بنقل إدارة العلاقات الثقافية وأقسامها من وزارة التربية والتعليم إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي[٦٧] .

وفي ظل هذا التطور الجديد أصبحت مهام إدارة البعثات والملحقيات الثقافية الخارجية تتركز حول وضع خطة الابتعاث السنوية وتحديد التخصصات التي تطرحها والدول التي سيتم الابتعاث إليها والعدد المقرر ابتعاثه ، وكذلك الإعلان عن موعد استقبال طلبات البعثات وإرشاد المبتعثين والرد على استفساراتهم ، والتنسيق بين المؤسسات التعليمية والملحقيات الثقافية ، والتنسيق مع المبتعث فيما يتعلق بسفره ، والمسيرة الدراسية للمبتعثين ورعاية شؤونهم ومستحقاتهم المالية ومعادلة شهاداتهم طبقاً لنظام وشروط معادلة الشهادات بالوزارة[٦٨] .

أما مهام الملحقيات والمكاتب الثقافية في الخارج فتركزت حول توفير قبول (أكاديمي) للمبتعث في المؤسسات التعليمية المتميزة باستثناء القبول لطلبة الدراسات العليا ، حيث تشترط معظم المؤسسات أن يتولى المبتعث بنفسه التواصل معهم للحصول على القبول ، وترتيب استقبال المبتعث واستكمال ملفه ، وصرف الرواتب الشهرية ، والتواصل المباشر مع المؤسسات التعليمية الملتحق بها المبتعث لتسديد الرسوم الدراسية المطلوبة ، والمتابعة الأكاديمية ، ومواجهة المشكلات التي تواجه المبتعث والعمل على وضع الحلول لها بالتنسيق مع إدارة البعثات[٦٩] .

أما شروط الابتعاث فقد تم تحديدها بأن يكون المبتعث من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة ، وأن يكون حاصلاً على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها ، ويكون محمود السيرة ، واجتياز المقابلة الشخصية ، وأن تكون الدراسة عن طريق الانتظام الكلي في بلد الدراسة ، ويقتصر الابتعاث إلى الدول والجامعات والتخصصات التي تحددها الوزارة سنوياً[٧٠] .

وحدد قانون البعثات إنهاء البعثة الدراسية للموفد بقرار يصدره الوزير بناءً على اقتراح لجنة البعثات في حالات حددها ، إذا تزوج المبتعث بأجنبية غير مسلمة ، وإذا اخفق بغير عذر تقبله الوزارة في الحصول على الحد الأدنى من الساعات الدراسية المعتمدة لدراسته في ثلاثة فصول دراسية متفرقة خلال مدة إيفاده ، وذلك بالنسبة للدراسة التي تجري على أساس الفصول ، وإذا رسب في دراسته في سنتين متتاليتين ، وذلك بالنسبة للدراسة التي تجري على أساس السنيين الدراسية ، وتحسب السنة الدراسية اعتباراً من تشرين الأول وحتى نهاية أيلول التالي[٧١] .

ويتم إنهاء البعثة في حالة انسحاب المبتعث من الدراسة وعدم تقدمه لأداء الامتحانات المقررة بدون عذر تقبله الوزارة ، وفي حالة الحكم على المبتعث في جريمة مخلة بالشرف والأمانة ، وإخلال المبتعث للنظم المعمول بها في بلد الدراسة أو المؤسسة التعليمية الملتحق بها ، وتلغى البعثة ويلتزم المبتعث بسداد كافة النفقات والرسوم والمخصصات المالية إذا أبدى المبتعث رغبته في إنهاء العقد المبرم بين الطالب والوزارة[٧٢] .

أما المخصصات المالية لطلبة البعثات فقد حددتها الوزارة بالمخصصات المالية والمتمثلة ببدل الاستعداد للسفر ، ويدفع مرة واحدة عند بداية البعثة ، والراتب الشهري والذي يصرف الى طلبة الدراسات العليا والدراسات الجامعية والمعاهد العالية ، وتذكرة سفر عن كل سنة دراسية من سنوات الإيفاد من بلد الإقامة إلى بلد الدراسة ، فضلاً عن بدل الكتب واللوازم الدراسية وبدل الملابس ، وثمن أو قيمة إيجار الأجهزة العلمية ، ونفقات التأمين الصحي ، ويستحق الطالب في الدراسات العليا تذكرة سفر من بلد الدراسة إلى جهة أخرى لأغراض البحث العلمي إذا كانت الدراسة تتطلب ذلك[٧٣] .

إن لطالب البعثة الذي ترافقه زوجته ، أو طالبة البعثة التي يرافقها زوجها وأولادها فضلاً عن المخصصات المالية المنصوص عليها سابقاً ، إذا كانت الزوجة أو الزوج غير حاصلة على بعثة أو مساعدة دراسية ، أو حاصلة على إجازة دراسية بدون راتب (٥٠%) من قيمة الراتب الشهري لطالب البعثة للإقامة معه في بلد الدراسة ، وتذكرة سفر سياحية للزوجة أو الزوج والأولاد الذين تقل أعمارهم عن ثماني عشرة سنة لمرة واحدة في كل عام ، ونفقات

التأمين الصحي والعلاج للزوج أو الزوجة والأولاد دون سن الثامنة عشر ، والرسوم الدراسية للزوج أو الزوجة أو الأولاد على أن يكونوا في سن التعليم من المستوى الابتدائي فما فوق[٧٤] .

لقد بدأت أعداد الطلبة المبتعثين للحصول على الشهادة الجامعية يتناقص ، فبعد أن كان مجموع الذكور والإناث للعام الدراسي ١٩٩٢/١٩٩٣ (١١٧١) ، أصبح مجموعهم للعام الدراسي ١٩٩٥/١٩٩٦ (٨٤٨) ، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى التوسع في إنشاء الكليات والأقسام العلمية المختلفة في جامعة الإمارات العربية المتحدة ، فضلاً عن إنشاء كليات التقنية العليا والعديد من الجامعات والكليات الخاصة في الدولة ، كما إنَّ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بدأت بوضع أسس ومعايير موضوعية تحدد في ضوئها سياستها للابتعاث ، من حيث تحديد نسب الثانوية العامة ، والتخصصات التي تلبي الاحتياجات الفعلية للدولة ، وتحديد عدد المبتعثين[٧٥] .

وفي عام ١٩٩٣ بلغ عدد طلبة البعثات حوالي (١٠٠٠) ومعظمهم في تخصصات لا تتوافر عادة داخل الدولة[٧٦] ، وكما يدرس في الجامعات العربية والأجنبية دراسات عليا (٣٠٠) مواطن ، وحصل (١٠٠) على شهادة الدكتوراه ، و(١٥٠) على شهادة الماجستير في عام ١٩٩٥[٧٧] .

وفي إطار التعاون العلمي قامت جامعة الإمارات خلال العام ١٩٩٨ بإيفاد (١٣٧) دارساً ودارسة في بعثات خارجية لاستكمال دراستهم العليا[٧٨] ، وأوفدت الجامعة عام ١٩٩٩ نحو (٨٠) معيداً ومعيدة للخارج للحصول على درجتي الماجستير والدكتوراه[٧٩] .

وفي إطار التنسيق بين الكلية والمؤسسات الجامعية وتبادل الخبرات والدراسات والبرامج في حقول الطيران تتيح كلية دبي للطيران الفرصة لخريجيها ، بعد إكمال دراستهم بنجاح متابعة دراستهم لنيل درجة البكالوريوس والالتحاق بالجامعات العالمية المعروفة التالية[٨٠] :

جامعة امري ريدل : مدينة دايتونافلوريدا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، لخريجي كلية دبي للطيران سنة دراسية ، حيث يكمل البرنامج درجة البكالوريوس في علوم الطيران في ثلاث سنوات بدلاً من أربع سنوات .

جامعة برايتون : المملكة المتحدة يمكن لطالب الكلية إكمال البرامج الدراسية والعلوم الإدارية لنيل درجة البكالوريوس خلال ثلاث سنوات .

كلية الطيران الملكي البريطاني : المملكة المتحدة للحصول على صفة فني صياني في ورش الطيران .

نلاحظ من الجدول (٦) والذي يمثل الطلبة المبتعثين حسب التخصص للعام ١٩٩٥/١٩٩٦ ، توجهت دولة الإمارات في سياستها للابتعاث نحو الأقسام العلمية ، فقد بلغ عدد التخصصات العلمية ثمانية وهي : العلوم العامة ، العلوم الطبية ، العلوم الهندسية ، العلوم الزراعية ، الصيدلة ، مستشفيات ، علوم الكمبيوتر ، علوم الطيران ، وبلغت أعلى نسبة للطلبة المبتعثين في تخصص العلوم الطبية (٢٦.٦%) ، ثم تليها العلوم الهندسية (٢١.٦%) ، والعلوم الإدارية والسياسية والاقتصاد (١٩.٧%) .

أما التخصصات الأدبية فقد بلغ عددها ثمانية وهي : الحقوق والشريعة ، العلوم الإدارية والسياسية والاقتصاد ، الآداب والتربية ، الإعلام ، الفنون ، اللغة والترجمة ، علم المكتبات ، تربية خاصة .

ونلاحظ أن أعداد الطلبة المبتعثين للتخصصات الأدبية والنظرية أقل من التخصصات العلمية والتطبيقية حيث يشكلون ما نسبته (٣٥.٩%) ، في حين يشكل الطلبة المبتعثين للتخصصات العلمية ما نسبته (٦٤.١%) ، وهذا يؤكد على إيفاد الطلبة الى تخصصات تلبي احتياجات سوق العمل في الدولة من الكوادر المواطنة .

جدول(٥)

يوضح الطلبة المبتعثين حسب التخصص للعام الدراسي ١٩٩٥-١٩٩٦[٨١]

م	التخصص	العدد	النسبة%
١	الحقوق والشريعة	٤٦	٤,٢
٢	العلوم العامة	٨٨	٨.٠
٣	العلوم الطبية	٢٩٣	٢٦.٦
٤	العلوم الهندسية	٢٣٩	٢١.٦
٥	العلوم الزراعية	٦	٠.٦
٦	العلوم الإدارية والسياسية والاقتصاد	٢١٨	١٩.٧
٧	الصيدلة	٢٣	٢.١
٨	الآداب والتربية	٦١	٥.٥
٩	الاعلام	٧	٠.٦
١٠	الفنون	١٣	١.٢
١١	مستشفيات	٣	٠.٣
١٢	اللغة والترجمات	٢٦	٢.٤
١٣	علم المكتبات	٩	٠.٨
١٤	علوم الكمبيوتر	٥٣	٤.٩
١٥	علوم الطيران	٣	٠.٣
١٦	تربية خاصة	١٣	١.٢
	المجموع	١١٠٢	١٠٠

ومن قراءة الجدول يتضح لنا أن أعداد الطلبة المبتعثين للتخصصات الادبية والنظرية أقل من التخصصات العلمية والتطبيقية ، حيث يشكلون ما نسبته (٣٥.٩%) ، في حين يشكل

الطلبة المبتعثين للتخصصات العلمية ما نسبته (٦٤.١) ، وهذا مؤشر على أن سياسة الابتعاث تتجه نحو إيفاد الطلبة إلى التخصصات التي تؤدي إلى تنمية المجتمع وسوق العمل .

جدول(٦)

يوضح الدول المبتعث إليها للعام الدراسي ١٩٩٥-١٩٩٦[٨٢]

م	الدولة	م	الدولة	م	الدولة	م	الدولة
١	السعودية	٨	سوريا	١٥	اسكتلندا	٢٢	روسيا
٢	الاردن	٩	سلطنة عمان	١٦	السويد	٢٣	سويسرا
٣	البحرين	١٠	لبنان	١٧	المانيا	٢٤	فرنسا
٤	السودان	١١	مصر	١٨	المجر	٢٥	كندا
٥	الكويت	١٢	تونس	١٩	النمسا	٢٦	باكستان
٦	المغرب	١٣	تركيا	٢٠	الهند	٢٧	ايطاليا
٧	أوكرانيا	١٤	ايرلندا	٢١	بريطانيا	٢٨	امريكا

وبالنظر إلى الجدول نلاحظ أن هناك (٢٨) دولة خليجية وعربية وأجنبية ، يدرس فيها أبناء الإمارات في مختلف التخصصات ، منها أربع دول خليجية ، وسبع دول عربية ، وثلاث دول آسيوية ، واثنتا عشرة دولة أوربية ، فضلاً عن الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ، مما يدل على توجه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وقسم البعثات نحو التنوع في الدول التي يتم إرسال الطلبة إليها ، ولاشك أن ذلك له أثره في إثراء المعرفة العلمية لأبناء الإمارات بدراستهم في جامعات تلك الدول ، مما يدل على تغير سياسة الابتعاث بعد أن كانت السمة الغالبة عليها في السنوات السابقة التوجه بالدرجة الأولى إلى الدول الأوربية وأمريكا وقلة الابتعاث للدول العربية والخليجية .

وقد بلغ عدد الطلبة المبعوثين للدراسة الجامعية والعليا للعام ٢٠٠٠/٢٠٠١ نحو (٧٦٠) طالباً وطالبة ، منهم (٣١٢) في الجامعات الأمريكية ، و(١١٩) في بريطانيا ، و(٧٣) في الجامعات المصرية ، و(٦٦) في أيرلندا ، و(٧٣) في البحرين ، و(٢٨) في الأردن ، ويتوزع

بقية هؤلاء المبعوثين على دول مجلس التعاون الخليجي وبعض الدول العربية الأخرى ، فضلاً عن اليابان واستراليا وأوكرانيا ورومانيا ونيوزيلندا وغيرها من الدول الآسيوية والأوربية الأخرى[٨٣] .

وينقسم هؤلاء الطلبة والطالبات حسب دراستهم الجامعية الى مجموعات حيث يبلغ عدد طلبة الدكتوراه (٣٨) طالباً وطالبة ، أما عدد طلبة الماجستير فيبلغ (٧٥) طالباً وطالبة ، بينما يبلغ عدد طلبة البكالوريوس (٥٤٦) طالباً وطالبة ، وتتنوع التخصصات العلمية لهؤلاء الطلبة والطالبات بين طب الأسنان ، وعلوم الهندسة بأنواعها ، والعلاقات الدولية والقانون ، والمسرح والفنون ، والطب بأنواعه ، وعلوم الطيران ، وعلوم الإدارة والحاسوب والآداب واللغات والتاريخ ، والاقتصاد والتجارة والبنوك ، والفلك ، والزراعة والمياه[٨٤] .

وبلغ عدد الطلبة والطالبات المواطنين الذين تخرجوا من الجامعات العربية والأجنبية منذ يونيو وحتى ديسمبر عام ٢٠٠٠ (١٥٩) طالباً وطالبة ، مقابل (١٦٧) طالباً وطالبة تم إيفادهم خلال نفس المدة ، ويشمل عدد الخريجين (١٤) من حملة الدكتوراه منهم ستة تخرجوا من الجامعات البريطانية وأربعة من الجامعات المصرية ، بينما بلغ عدد حملة الماجستير (٤٠) خريجاً وخريجة منهم (٢٣) تخرجوا من بريطانيا و(٧) من الولايات المتحدة الأمريكية ، و(٨) من مصر ، وتمثل دول الدراسة التي تخرج منها هؤلاء الطلبة بعض الدول العربية كالسعودية وسلطنة عمان والأردن والبحرين والكويت ولبنان ، وبعض الدول الآسيوية كالهند وباكستان فضلاً عن استراليا وسبع دول أوربية أخرى[٨٥] .

نلاحظ من الجدول (٨) والذي يوضح الدراسة الجامعية للعام ٢٠٠١ ، إن عدد الطلبة الذين تم ابتعاثهم للعام ٢٠٠١ بلغ (١٣٢٢) طالباً وطالبة ، يدرس من بينهم (١٢) طالباً وطالبة تربية خاصة ، و(٨٤٦) المرحلة الجامعية ، و(٢٨٤) للماجستير ، و(١١٦) يعدون للدكتوراه ، و(٤٦) للدراسات العليا .

جدول(٧)

يوضح العدد الكلي للطلبة والدراسة الجامعية للعام ٢٠٠١[٨٦]

السنة	عدد الطلبة	الدراسة الجامعية
٢٠٠١	١٢	تربية خاصة
٢٠٠١	٨٤٦	المرحلة الجامعية
٢٠٠١	٢٨٤	الماجستير
٢٠٠١	١١٦	الدكتوراه
٢٠٠١	٦٤	الدراسات العليا
العدد الكلي	١٣٢٢	

واعتمد وزير التعليم العالي والبحث العلمي في منتصف شهر آب٢٠٠٢ دفعة من طلبة البعثات الدراسية تتكون من (٢٥٠) طالباً وطالبة ، منهم (١٢٨) للمرحلة الجامعية ، و(١٢٢) للحصول على الماجستير والدكتوراه وشهادتي (الزمالة) و(البورد) الطبيتين ، وابتعثت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الاماراتية خلال العام ٢٠٠٢ نحو (٣٨٨) طالباً وطالبة للدراسة في الخارج في كافة التخصصات ، منهم (٢٠١) في المرحلة الجامعية ، و(١٨٧) في الدراسات العليا[٨٧] .

يتبين من الجدول (٨) أن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الإماراتية قد أوفدت عام ٢٠٠٣ (٥٨١) طالباً وطالبة الى دول مختلفة ، من بينهم (٣٣٥) طالباً وطالبة للحصول على درجة البكالوريوس ، و(١٦٨) ماجستير ، و(٤٤) دكتوراه ، و(٢) دبلوم عالٍ ، و(٥) دراسات عليا ، و(٥) للحصول على شهادة الزمالة ، و(١٥) البورد ، و(٦) الفخارة .

جدول(٨)

يوضح عدد الطلبة والدراسة الجامعية للعام ٢٠٠٣[٨٨]

السنة	عدد الطلبة	الدراسة الجامعية
٢٠٠٣	٣٣٥	البكالوريوس
٢٠٠٣	١٦٨	الماجستير
٢٠٠٣	٤٤	الدكتوراه
٢٠٠٣	٢	دبلوم عالي
٢٠٠٣	٥	دراسات عليا
٢٠٠٣	٥	شهادات الزمالة
٢٠٠٣	١٥	البورد
٢٠٠٣	٦	الفخارة
العدد الكلي	٥٨١	

وقبلت الجامعات المصرية في العام الجامعي ٢٠٠٣/٢٠٠٢ جميع المتقدمين من دولة الإمارات وعددهم (١٠٧١) طالباً وطالبة ، من بينهم (٨١١) في الكليات العلمية ، و(٢٥٩) في الكليات النظرية .

وبلغ عدد الدول التي يتم إيفاد المبعوثين إليها نحو (٤٠) دولة من مختلف القارات تشمل الولايات المتحدة وبريطانيا وجمهورية مصر العربية وايرلندا والبحرين وكندا والأردن واسكتلندا والسويد وفرنسا وسلطنة عمان وألمانيا والسعودية واستراليا ، فضلاً عن عدد من دول أوربا الشرقية وآسيا[٨٩] .

الخاتمة

برز دور دولة الإمارات العربية المتحدة منذ إنشائها عام ١٩٧١ بالاهتمام بالابتعاث ، إذ ابتعثت أعداد كبيرة من الطلبة للدراسة في الخارج بهدف خلق عناصر وطنية مسلحة بالعلم والتكنولوجيا كي يكون لديها القدرة على تطوير المجتمع الإماراتي في شتى المجالات ، وأدت الدول العربية دوراً مهماً في النهضة التعليمية في إمارات الساحل العماني قبل قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في استقبال الطلاب المبتعثين وهي : الكويت ، والعراق ، ومصر ، وقطر ، والبحرين ، والأردن ، ولبنان ، كما توسعت البعثات عقب قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في التخصصات التي يبتعث إليها الطلاب ، فبعد أن كان عدد الطلاب المبتعثين للعام ١٩٧٢/١٩٧١ ثلاثة وأربعون طالباً وطالبة ، أصبح عدد طلاب البعثات عام ٢٠٠٣ ألف ومئتان وتسعة وثمانون ، وقد صدرت العديد من القوانين التي نظمت شؤون البعثات وأولها القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٠٨٢ ، والذي حدد الشروط التي يجب توفرها في المبتعثين وجعل البعثات من مهام وزارة التربية والتعليم .

قائمة الهوامش

١. وزارة التربية والتعليم ، قسم البحوث ، المصدر السابق ، ص٢٢٢ .
٢. محمد الشاذلي ، دور الابتعاث في خلق الكوادر الوطنية المتخصصة ١٩٧٢-١٩٩٠ ، رأس الخيمة ، مطبعة النخيل ، ١٩٩١ ، ص١٦ .
٣. وزارة التربية والتعليم ، البعثات من اجل كادر وطن مؤهل ، أبو ظبي ، إدارة الإعلام التربوي ، د.ت ، ص١٠.
٤. وزارة التربية والتعليم ، قسم البحوث ، المصدر السابق ، ص٢٢٣ .
٥. محمد الشاذلي ، المصدر السابق ، ص١٦-١٧ .
٦. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، دليل الطالب المبتعث ، د.ت ، ص١١ .
٧. التعليم النظامي الحديث يمثل المرحلة الثانية من التعليم (١٩٥٣-١٩٧١) ، بعد خروجه من نطاق المطاوعة (الكتاتيب) بدأت هذه المرحلة في إمارة الشارقة ، عندما وصلت أول بعثة تعليمية من الكويت وأنشئت المدرسة القاسمية ، وفي عام ١٩٥٣ أصبح التعليم منظما لأنه توزع في مدارس وفصول ، ومقررات دراسية ، وأصبح الطلاب يخضعون لامتحان نهائي ، ويمنحون شهادة دراسية في نهاية العام الدراسي ، ولم تقتصر المدرسة على أبناء الشارقة بل ضمت طلاباً من باقي الإمارات ، في حين بدأ التعليم النظامي في دبي عام ١٩٥٦ بمدرسة الاحمدي وفي أبو ظبي عرف التعليم النظامي عام ١٩٥٨ بافتتاح المدرسة الفلاحية ، لمزيد من التفاصيل ينظر : نجاة عبد الله النابه ، التربية والتعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة ، الإمارات ، مكتبة الفلاح للنشر ، ط٢ ، ١٩٩٦ ، ص٣٧-٤٠ ؛ فخري رشيد خضر وآخرون ، التربية في مجتمع الإمارات العربية المتحدة ، العين ، مكتبة المكتبة ، ١٩٩٨ ، ص٥٣ ؛ خالد محمد القاسمي ، التاريخ الحديث والمعاصر لدولة الإمارات العربية المتحدة ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، ١٩٩٩ ، ص٢١٧ .

٨. كان التعليم السائد منذ بداية القرن العشرين في الإمارات في الكتاتيب ، والمسؤول عن التعليم يدعى المطوع الذي كان يعلم الطلاب القراءة والكتابة وتلاوة القران الكريم ، وأصول الدين ، وبعض مبادئ الحساب ، وكان بعضهم يعرف المسائل الفقهية وعلوم القران والأحاديث النبوية الشريفة وقد ظل التعليم في الكتاتيب سائدا ، وبسبب ازدهار التجارة ، حيث كانت تجارة اللؤلؤ مربحة ، مما حدا بالكثير من التجار لبناء المدارس وتحويلها ، واستخدام المعلمين من الدول الخليجية والعربية ، وكانت أولى المدارس في الشارقة وهي (المدرسة التيمية المحمودية) التي ترجح نشأتها بين (١٩٠٠-١٩٠٥) ، ولم تكن هذه المدرسة مجانية فحسب بل كانت تقدم لطلابها الطعام والكساء والسكن الى جانب ما يلزم الطالب من كتب ، وأنشئت في أبو ظبي مدرسة (ابن خلف) بناها تاجر اللؤلؤ خلف العتيبة (١٩١١-١٩٣٠) ، وفي دبي مدرسة الاحمدي عام ١٩١٢ بناها تاجر اللؤلؤ احمد بن دلموك ، وفي رأس الخيمة مدرسة (المعيرض) عام ١٩٣٤ مؤسسها يوسف محمد الغريب وفي عجمان مدرسة (الخليل) عام ١٩٣٧ بناها عبد العزيز بن عبد الرحمن الخليل ، وفي أم القوين مدرسة (ابن عتيق) عام ١٩٤٢ عبد الرحمن بن عبد الله بن عتيق ، لمزيد من التفاصيل ينظر : عارف الشيخ ، تاريخ التعليم في أبو ظبي ، المصدر السابق ، ص٩٢ ؛ عبد الله علي الطابور ، رجال في تاريخ الإمارات العربية المتحدة ، رأس الخيمة ، ١٩٩٣ ، ج١ ، ص١٥ ؛ عارف الشيخ ، تاريخ التعليم في دبي ، المصدر السابق ، ص١٤٣ .

٩. احمد علي العمري ، المصدر السابق ، ٢١٣ .

١٠. ولد في الشارقة عام ١٨٥٢ وتوفي فيها عام ١٩٣٥ ، وكان من أشهر تجار اللؤلؤ في الخليج العربي ، ومن أعماله إرسال أول بعثة دراسية على نفقته إلى قطر عام ١٩١٢ ، وتأسيس مكتبة ثقافية سميت مكتبة التنمية عام ١٩٢٩ ، عبد الله علي الطابور ، رجال في تاريخ الإمارات العربية المتحدة ، المصدر السابق ، ص١٥-٢١ .

١١. احمد علي العمري ، المصدر السابق ، ص٢١٤ .

١٢. حمد خليفة أبو شهاب ، إطلاله على ماضي الإمارات ، أبو ظبي ، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث ، ٢٠١١ ، ص٥٤ .
١٣. حسين علي فليح الخزرجي ، الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لاستثمار النفط في دولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٧١-١٩٨١ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٧ ، ص٥١ .
١٤. عبد الرحيم عبد اللطيف الشاهين ، التعليم العالي في دولة الإمارات العربية ... ، المصدر السابق ، ص١٥٦ .
١٥. احمد علي العمري ، المصدر السابق ، ص٢١٥ ؛ عبد الله سليمان المغني ، سياسة بريطانيا التعليمية في إمارات الساحل ١٩٥٣-١٩٧١ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشارقة ، ٢٠٠٧ ، ص٣٧ .
١٦. عبد الله علي الطابور ، التعليم التقليدي في الإمارات ، أبو ظبي ، مركز زايد للتراث والتاريخ ، د.ت ، ص١٣٧ .
١٧. عبد الرحيم عبد اللطيف الشاهين ، التعليم العالي في الامارات العربية المتحدة ، المصدر السابق ، ص١٥٦ .
١٨. هو شخبوط بن سلطان بن زايد بن خليفة بن شخبوط بن ذياب بن عيسى بن نهيان آل نهيان ، والده سلطان بن زايد ووالدته سلامة بنت بطي بن خادم شيخ القبيسات ، ولد عام ١٩٠٥ ، وقد تولى الحكم بعد اغتيال والده عام ١٩٢٦ ، وقد حكم من (١٩٢٨ - ١٩٦٦) وتمت تنحيته من الحكم من قبل العائلة وذلك بسبب تضاعف واردات النفط ، وبسبب سياسته في عدم الإنفاق ، وعدم القيام بالمشروعات في الامارة ، وقد توفي عام ١٩٨٩ ، لمزيد من التفاصيل ينظر : Sir Belgrafe Charles , The pirat Coast , Beirut , 1972 , pp: 190-194 ؛ سيد حامد حريز ، زايد والتراث ، ابو ظبي ، مركز الوثائق والبحوث ، ٢٠٠٢ ، ص٩٧-١٠٢ .
١٩. يوسف ابراهيم العبد الله ، تاريخ التعليم في الخليج العربي ١٩١٣-١٩٧١ ، الدوحة ، ٢٠٠٣ ، ص٤٠٣ .

٢٠. احمد علي العمري ، المصدر السابق ، ص٢١٦ .
٢١. المصدر نفسه ، ص٢١٦-٢١٨ .
٢٢. الجدول من عمل الباحثة استنادا إلى المعلومات الواردة في المركز الوطني للإحصاء .
٢٣. احمد علي العمري ، المصدر السابق ، ص٢١٦ .
٢٤. وزارة التعليم العالي ، دليل الطالب المبتعث ، المصدر السابق ، ص١ .
٢٥. احمد بن حامد ، المصدر السابق ، ص٣٧ .
٢٦. محمد مطر العاصي ، المصدر السابق ، ص٦٤ .
٢٧. عبد الرحيم عبد اللطيف الشاهين ، التعليم العالي في الإمارات العربية المتحدة ، المصدر السابق ، ص١٥٧ .
٢٨. عبد الوهاب احمد وآخرون ، اليوبيل الفضي ، مطبعة الجامعة ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠٠١ ، ص١٥ .
٢٩. بعد أن نالت دولة الإمارات العربية المتحدة استقلالها ، ووقع حكام الإمارات اتفاقية الاتحاد في الثاني من كانون الأول عام ١٩٧١ ، تم إنشاء وزارة التربية والتعليم ، والتي تسلمت جميع المنشآت التعليمية في الدولة اعتباراً من العام الدراسي ١٩٧٣/٧٢ ، وفي العام نفسه تم إعداد ديوان الوزارة بأقسامه الإدارية والفنية ، وقد كانت الكويت تشرف حتى عام ١٩٧٢ على المدارس في الإمارات ، والمناهج المطبقة بالدرجة الأولى مناهج الكويت ثم قطر والسعودية . دولة الإمارات العربية المتحدة ، وزارة التربية والتعليم والشباب ، زايد والتعليم ، سلسلة الأنشطة التربوية ، مركز الوثائق والبحوث ، ص٢٩ ؛ محمد مطر العاصي، مسيرة التعليم في دولة الإمارات ، الشارقة ، مطابع البيان ، ١٩٩٣ ، ص٧١.
٣٠. محمد الشاذلي ، المصدر السابق ، ص٧ .
٣١. قسم البحوث ، المصدر السابق ، ص٢٢٠ .
٣٢. محمد الشاذلي ، المصدر السابق ، ص١٥ .

٣٣. وزارة التربيـة والتعلـيم ، وزارة التربيـة والتعلـيم وحركـة الابتعـاث إلـى الخـارج مـن عـام ١٩٧٢-١٩٩٠ .
٣٤. قـرار مجلـس الـوزراء رقـم (١) لسـنة ١٩٨٧ فـي شـأن الهيكـل التنظيمـي لـوزارة التربيـة والتعليم الجريدة الرسمية لدولة الإمارات ، العدد ١٧١ ، يناير ١٩٨٦.
٣٥. تشـارك فـي عمليـة الابتعـاث إلـى الخـارج جامعـة الإمـارات بالنسـبة للمعيـدين ، وكـذلك تبتعـث حاليـاً كـل مـن وزارة الداخليـة ، ووزارة الـدفاع ، وجهـاز أبـو ظبـي للاسـتثمار ، ومؤسسـة الاتصـالات ، وبعـض دواويـن أعضـاء المجلـس الأعلـى للاتحـاد وغيرهـا ، بمعزل عن وزارة التربية والتعليم . عبد الرحيم عبد اللطيف الشاهين ، التعليم العالي في الإمارات العربية المتحدة ، المصدر السابق ، ص٢١١ .
٣٦. القـانون الاتحـادي رقـم (٤) لسـنة ١٩٨٤ ، فـي شـأن البعثـات والمسـاعدات الدراسـية مجموعـة الجريـدة الرسمية لدولـة الإمـارات ، الجزء الحـادي عشـر ، ١٩٨٤ ، حيث تـم إلغـاء القـانون الاتحـادي رقـم (١٠) لسـنة ١٩٧٤ ، مجموعـة الجريـدة الرسـمية لدولـة الإمارات ، الجزء الأول ، ١٩٧٤ .
٣٧. وزارة التربيـة والتعلـيم ، إدارة الإعـلام التربـوي ، البعثـات ، سلسـلة إعلاميـة تربويـة ، العدد١٦ ، ١٩٧٩ .
٣٨. وزارة التعلـيم العـالي والبحـث العلمـي ، دليـل الكليـات والمعاهـد التعليميـة بالإمـارات ، ١٩٩١-١٩٩٢ ، ص١٢ .
٣٩. عبد الله عمران : تخرج من جامعة القاهرة ، وقد أس مع أخيه تريم جريدة الخليج التي صدر العدد الأول منها في ٩/تشرين الأول١٩٧٠ ، وكانت الجريدة تطبع في الكويت وترسل يومياً لتباع في الإمارات ، وقد أصبح عبد الله عمران وزير للتعليم بعد تشكيل الحكومة الاتحادية . إبراهيم راشد ، التكنولوجيا والصحافة في دولة الإمارات العربية المتحدة ، أبو ظبي ، مؤسسة الاتحاد للصحافة والنشر ، ١٩٩٧ ، ص٣٢ .
٤٠. دولة الإمارات العربية المتحدة ، وثائق دولة الإمارات المتحدة لعام ١٩٧٣ ، أبو ظبي ، مركز الوثائق ، رقم الوثيقة : أ.د ، ١٩٧٣/١/١٨ ، ج٢ ، ص٦٣.

٤١. احمد علي العمري ، المصدر السابق ، ص٢٤١ .
٤٢. زايد والتعليم ، المصدر السابق ، ص٢٤١ .
٤٣. محمد مطر العاصي ، المصدر السابق ، ص٥٨-٥٩ .
٤٤. قسم البحوث ، المصدر السابق ، ص٢٣٠ .
٤٥. أحمد علي العمري ، المصدر السابق ، ص٢٢١ .
٤٦. مجموعة الجريدة الرسمية لدولة الإمارات ، القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٢ في شأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء ، ج١ ، ١٩٧٤ ؛ خالد محمد القاسمي ، المصدر السابق ، ص٤١٧ .
٤٧. محمد جواد رضا ، سياسات التعليم في التعليم في الخليج العربي ، عمان ، منتدى الفكر العربي ، ١٩٨٩ ، ص٩٠ ؛ عوض العرشاني ، حياة زايد ، القاهرة ، مطبعة الزيتون ، ١٩٨٠ ، ص١٦٠ ؛ لمزيد من التفاصيل عن القانون الاتحادي ، رقم (١) لسنة ١٩٧٢ ، ينظر : ملحق رقم (١) .
٤٨. قانون اتحادي رقم (١٠) لسنة ١٩٧٢ ، بشأن تنظيم البعثات التعليمية ، صدر في قصر الرئاسة في أبو ظبي بتاريخ ١٩٧٢/٧/١٧ . ينظر : مركز الوثائق والدراسات ، وثائق دولة الإمارات العربية المتحدة ، أبو ظبي ، مطابع دار صحف الوحدة ، ١٩٧٢ ، ص١٦٥-١٦٦ .
٤٩. محمد مطر العاصي ، المصدر السابق ، ص٥٩ .
٥٠. احمد علي العمري ، المصدر السابق ، ص٢٣٧ .
٥١. دولة الإمارات العربية المتحدة ، المركز الوطني للإحصاء ، إحصاءات ١٩٧٧ .
٥٢. دولة الإمارات العربية المتحدة ، المركز الوطني للإحصاء ، إحصاءات ١٩٧٧ .
٥٣. دولة الإمارات العربية المتحدة ، المركز الوطني للإحصاء ، إحصاءات ١٩٧٧ .
٥٤. دولة الإمارات العربية المتحدة ، المركز الوطني للإحصاء ، إحصاءات ١٩٧٧ .
٥٥. وزارة التربية والتعليم ، المركز الوطني للإحصاء ، إحصاءات ، ١٩٨٠ .
٥٦. وزارة التربية والتعليم المركز الوطني للإحصاء ، المجموعة الإحصائية ، ١٩٨١ .

٥٧. احمد علي العمري ، المصدر السابق ، ص٢٢٧ .
٥٨. زايد والتعليم ، المصدر السابق ، ص٢٠٣ .
٥٩. محمد مطر العاصي ، المصدر السابق ، ص٥٨ .
٦٠. دليل الكليات والمعاهد التعليمية ، المصدر السابق ، ص١٢ .
٦١. المصدر نفسه ، ص١٣ .
٦٢. احمد علي العمري ، المصدر السابق ، ص٢٢٨ .
٦٣. زايد والتعليم ، المصدر السابق ، ص٢٠٣ .
٦٤. احمد علي العمري ، المصدر السابق ، ص٢٣٥ .
٦٥. المرسوم الاتحادي رقم (٦٨) لسنة ١٩٩٠ بتشكيل مجلس الوزراء الاتحادي ، الجريدة الرسمية لدولة الإمارات ، العدد ٢١٩ ، نوفمبر ١٩٩٠ .
٦٦. نص المادة الرابعة ، الفقرة الثامنة من القانون الاتحادي رقم (٤) لسنة ١٩٩٢ في شأن إنشاء وتنظيم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، الجريدة الرسمية لدولة الإمارات ، العدد ٢٣٣ ، يناير ١٩٩٢ .
٦٧. عبد الرحيم عبد اللطيف الشاهين ، التعليم العالي في الإمارات العربية المتحدة ، المصدر السابق ، ص١٦٤ .
٦٨. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، دليل الطالب المبتعث ، المصدر السابق ، ص١٨ .
٦٩. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، دليل الطالب المبتعث ، المصدر السابق ، ص٣٦ .
٧٠. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، دليل الكليات والمعاهد التعليمية ، المصدر السابق ، ص١٢ .
٧١. المصدر نفسه ، ص١٣ .
٧٢. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، دليل الطالب المبتعث ، المصدر السابق ، ص٣٥ .

٧٣. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، دليل الكليات والمعاهد التعليمية ، المصدر السابق ، ص١٣ .

٧٤. المصدر نفسه ، ص١٣-١٥ .

٧٥. مركز الإحصاء الوطني ، مسيرة التربية والتعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة من العام ١٩٥٣ وحتى العام ٢٠٠٠ ، إصدار مركز الإحصاء الوطني ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠٠٠ ، ص١٥ .

٧٦. عبد الرزاق فارس الفارس ، التعليم العالي وسوق العمل ... ، المصدر السابق ، ص٢٧ .

٧٧. طه حسين حسن وآخرون ، دراسات في مجتمع ... ، المصدر السابق ، ج٤ ، ص٦٤ .

٧٨. دولة الإمارات العربية المتحدة لسنة ١٩٩٨ ، المصدر السابق ، ١٩٩٨ ، ص٢٩٤ .

٧٩. دولة الإمارات العربية المتحدة ، الكتاب السنوي لسنة ١٩٩٩ ، المصدر السابق ، ١٩٩٩، ص٣١٠ .

٨٠. دولة الإمارات العربية المتحدة ، الدليل التعليمي السنوي ١٩٩٦-١٩٩٧ ، ١٩٩٧ ، ص١٧ .

٨١. الجدول من عمل الباحثة ، استناداً الى إحصائيات دولة الإمارات العربية المتحدة ، وزارة التخطيط ١٩٩٥/١٩٩٦ ؛ دولة الإمارات العربية المتحدة ، إحصاءات المركز الوطني للإحصاء للعام ١٩٩٥/١٩٩٦ .

٨٢. دولة الإمارات العربية المتحدة ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

٨٣. دولة الإمارات العربية المتحدة ، الكتاب السنوي لسنة ٢٠٠٠/٢٠٠١ ، المصدر السابق ، ٢٠٠٠/٢٠٠١ ، ص٢٨٢ .

٨٤. المصدر نفسه ، ص٢٨٤ .

٨٥. دولة الإمارات العربية المتحدة ، الكتاب السنوي لسنة ٢٠٠٠ ، المصدر السابق ، ٢٠٠٠ ، ص٣١٠ .

٨٦. الجدول من عمل الباحثة اعتماداً على إحصائيات دولة الامارات العربية المتحدة ، الكتاب السنوي لسنة ٢٠٠٣ ، المصدر السابق ، ٢٠٠٣ ، ص٣٤٤.

٨٧. المصدر نفسه ، ص٣٢٥ .

٨٨. الجدول من عمل الباحثة استناداً إلى إحصائيات الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة لسنة ٢٠٠٤ ، ص٢١٢ .

٨٩. المصدر نفسه ، ص٣٢٥ .

قائمة المصادر :

الكتب الوثائقية :

١. مركز الوثائق والدراسات ، وثائق دولة الإمارات العربية المتحدة لعام ١٩٧٢ ، أبو ظبي ، مطابع دار صحف الوحدة .

٢. ـــ ، وثائق دولة الإمارات العربية المتحدة لعام ١٩٧٣ ، أبو ظبي ، مركز الوثائق .

الكتب السنوية :

٣. دولة الإمارات العربية المتحدة ، الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربي المتحدة لسنة ٢٠٠٠/٢٠٠١ ، الإمارات ، وزارة الثقافة والإعلام وشركة تراندیت بريس ليمند ، ٢٠٠١ .

٤. ـــ ، الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة لسنة ٢٠٠٣ ، الإمارات ، وزارة الثقافة والإعلام وشركة ترايدنت بريس ليمند ، ٢٠٠٣ .

٥. ـــ ، الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة لسنة ٢٠٠٤ ، الإمارات ، وزارة الثقافة والإعلام وشركة تراندیت بريس ليمند ، ٢٠٠٤ .

التقارير والإحصاءات :

٦. دولة الإمارات العربية المتحدة ، المركز الوطني للإحصاء ، إحصاءات عام ١٩٧٧ .

٧. ـــ ، وزارة التربية والتعليم ، إحصاءات عام ١٩٨٠ .

٨. ـــــ ، وزارة التربية والتعليم ، إحصاءات عام ١٩٨١ .

الرسائل والاطاريح الجامعية :

٩. حسين علي فليح الخزرجي ، الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لاستثمار النفط في دولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٧١-١٩٨١ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٧ .

١٠. عبد الله سليمان المغني ، سياسة بريطانيا التعليمية في امارات الساحل ١٩٥٣-١٩٧١ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب والعلوم ، جامعة الشارقة ، أبو شهاب ، إطلالة على ماضي الإمارات ، أبو ظبي ، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث ، ٢٠١١ .

١١. خالد محمد القاسمي ، التاريخ الحديث والمعاصر لدولة الإمارات العربية ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، ١٩٩٩ .

١٢. دولة الإمارات العربية المتحدة ، الدليل التعليمي السنوي ١٩٩٦/١٩٩٧ ، ١٩٩٧ .

١٣. ـــــ ، وزارة التربية والتعليم ، حركة الابتعاث الى الخارج من عام ١٩٧٢-١٩٩٠ .

١٤. ـــــ ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، دليل الطالب الملتعث ، د.ت .

١٥. ـــــ ، وزارة التربية والتعليم ، البعثات من اجل كادر وطني مؤهل ، أبو ظبي ، إدارة الإعلام التربوي ، د.ت .

١٦. طه حسين حسن وآخرون ، دراسات في مجتمع الإمارات ، ج٤ ، د.ت .

١٧. عارف الشيخ ، تاريخ التعليم في دبي ١٩١٢-١٩٧٢ ، دبي ، مطابع وزارة الإعلام والثقافة ، ٢٠٠٤ .

١٨. ـ ، تاريخ التعليم في أبو ظبي ١٩٠٢-١٩٧٢ ، دبي ، مطبعة بن دسمال ، ٢٠٠٨ .

١٩. عبد الله علي الطابور ، رجال في تاريخ الإمارات العربية المتحدة ، رأس الخيمة ، ١٩٩٣ .

٢٠. ـــ ، التعليم التقليدي في الإمارات ، أبو ظبي ، مركز زايد للتراث والتاريخ ، ٢٠٠٠ .

٢١. عبد الرحيم عبد اللطيف الشاهين ، التعليم العالي في الإمارات العربية المتحدة ، جائزة العويس للدراسات والابتكار العلمي ، الدورة السادسة ، ندوة الثقافة والعلوم ، الإمارات العربية المتحدة ، ١٩٩٥ .
٢٢. عبد الرزاق فارس الفارس ، التعليم العالي وسوق العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة ، دبي ، مطبعة بن دسمال ، ١٩٩٦ .
٢٣. عبد الوهاب احمد وآخرون ، اليوبيل الفضي ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، مطبعة الجامعة ، ٢٠٠١ .
٢٤. محمد جواد رضا ، سياسات التعليم في الخليج العربي ، عمان ، منتدى الفكر العربي ، ١٩٨٩ .
٢٥. محمد الشاذلي ، دور الابتعاث في خلق الكوادر الوطنية المتخصصة ١٩٧٢-١٩٩٠ ، رأس الخيمة ، مطبعة النخيل ، ١٩٩١ .
٢٦. محمد مطر العاصي ، مسيرة التعليم في دولة الإمارات ، الشارقة ، مطابع البيان ، ١٩٩٣ .
٢٧. يوسف محمد المدفعي ، زايد والإمارات بناء دولة الاتحاد ، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث ، أبو ظبي ، ٢٠٠٨ .

الكتب الأجنبية :

28. Sir Belgrafe Charles , The pirat Coast , Beirut , 1972 .

الجرائد والمجلات :

٢٩. مجموعة الجريدة الرسمية لدولة الامارات ، الجزء الاول ، ١٩٧٤ .
٣٠. ـــــ ، العدد ١٧١ يناير ١٩٨٦ .
٣١. ـــــ ، العدد ٢٣٣ يناير ١٩٩٢ .